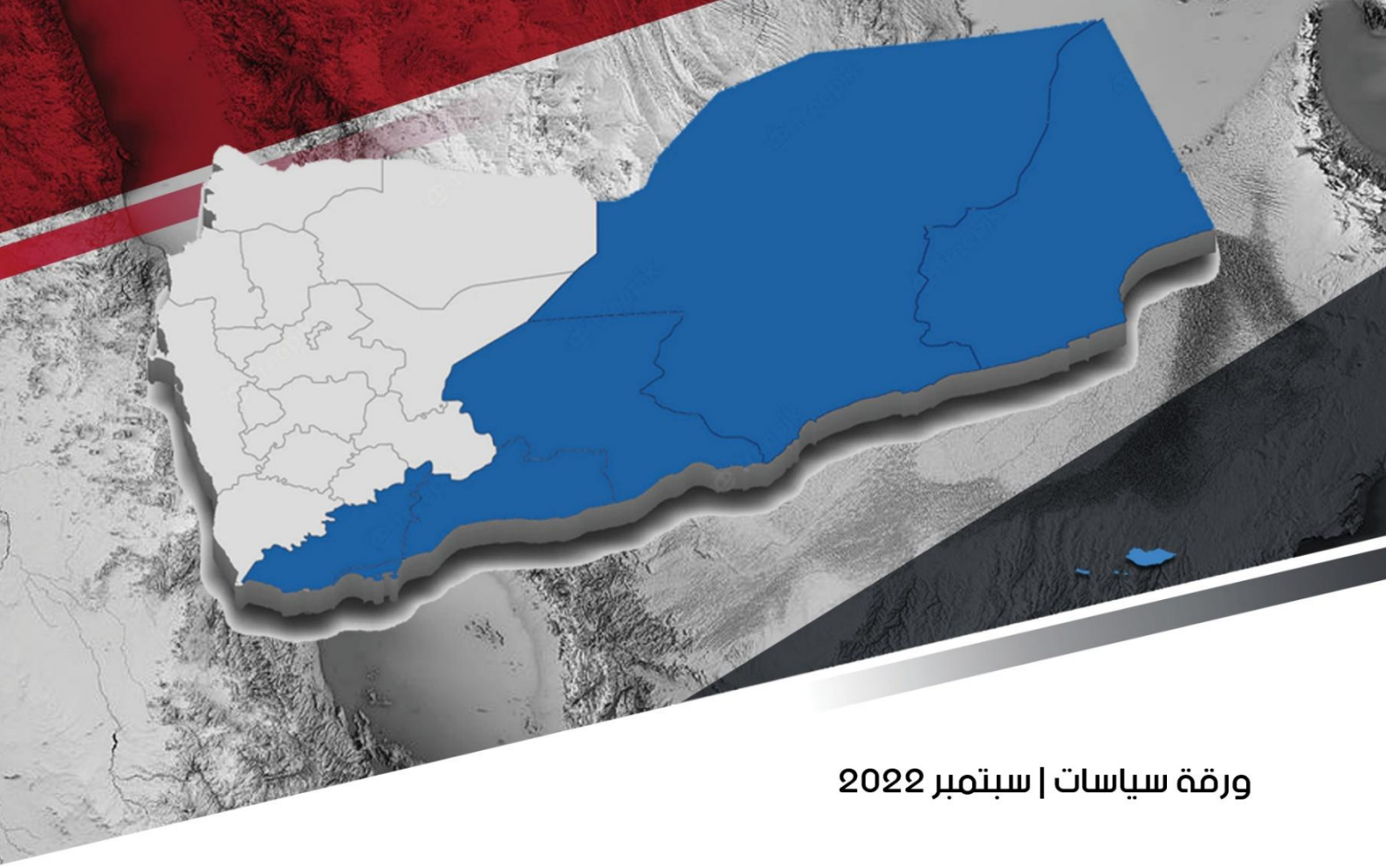

ورقة سياسات | سبتمبر 2022

نظرة في واقع الاستقلال:

هل يمتلك جنوب اليمن مقومات الدولة؟

| فريدة أحمد

SOUTH 24 | مركز سوث24 للأخبار والدراسات

المحتويات

ملخّص تنفيذي	**2**
المقدمة	**4**
خلفية عامة	**5**
مفاهيم ومقوّمات عامة للدولة	**13**
المقوّمات الراهنة في جنوب اليمن	**16**
1- القوات المسلّحة الجنوبية	**17**
2- الرافعة السياسية	**21**
3- الكادر الوظيفي الجنوبي	**23**
4- السلك الدبلوماسي	**25**
5- النقابات والهيئات الجنوبية	**29**
6- الجاليات الجنوبية	**32**
تحديات محتملة	**34**
أولًا: التحديات الدولية والإقليمية	**34**
ثانياً: التحديات المحلية	**36**
ثالثاً: التحدي الاقتصادي	**38**
رابعاً: التركيبة الديمغرافية للسكان	**41**
خامساً: ملف الإرهاب	**43**
الخاتمة	**47**
التوصيات	**48**

ملخص تنفيذي

بعد مرور خمسة عشر عاماً على نشوء الحراك الجنوبي، مازال الجنوبيون يطرحون نفس الأفكار والرؤى بشأن إيجاد حل لأزمة الوحدة اليمنية الموقّعة في عام 1990. وأبرز ما يطرحونه من حلول هو الاستقلال عن الشمال، لا سيّما في ضوء الواقع السياسي والعسكري اليوم والاستحقاقات التي حصل عليها الجنوبيون بعد 2015. إذ تتبنى نسبة كبيرة منهم مشروع إقامة دولة فيدرالية مستقلة، لديها من المقومات المبدئية ما يؤهل لذلك. غير أن بعض الجهات الدولية والإقليمية والمحلية، مازالت تتجنب التعاطي مع هذا النوع من الخيارات، في محاولة لخلق مقاربات لحلول بديلة قد لا تتلاءم مع الواقع الحالي. في الوقت الذي من الممكن التعامل مع الأحداث وما ترتّب عليها من صور وحقائق، بطريقة تحول دون إضاعة مزيد من الوقت، والمحافظة على الرصيد السياسي والعسكري الموجود لتحقيق أمن واستقرار في المنطقة، وإعادة فهم تصورات أوسع للحلول والآليات المطروحة من قبل الجنوبيين، لتجنيب البلاد المزيد من دورات الصراع ومزالق العنف.

تركز هذه الورقة في جميع أجزائها على شرح أوسع للحالة اليمنية بشكل عام، والجنوبية بشكل خاص، وتحديداً فيما يتعلق بالمقوّمات التي يمتلكها جنوب اليمن في الوقت الراهن. رغم ما قد يعترضها من تحديات محتملة لا يجب النظر إليها باستخفاف.

وقد خلصت الورقة إلى دعوة صناع القرار الدوليين بعدم ربط مسألة استقرار اليمن بالوحدة، أو الاعتماد في مفاهيمهم على سرديات قديمة متعلقة بها، اختلفت ظروفها وسياقاتها بعد الحرب الأهلية في اليمن منذ 2014.

مشيرة إلى أنّ دعم الجنوبيين في بناء دولة مستقلة، من شأنه إحداث استقرار وأمن في المنطقة، وبدرجة أساسية سيساعد على استقرار الداخل في الشمال والجنوب.

ونوهت إلى أنّه من الخطأ أن تظل قضية الجنوب في آخر اهتمامات المسؤولين الدوليين أو الإقليميين، إذ لابد من الاستماع للجنوبيين وفهم قضيتهم وأبعادها السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية بصورة أعمق. كما رأتّ إن توجيه الاهتمام نحو الصورة الكاملة للمشهد المتأزم وأسبابه وجذوره، مع توفير الدعم المادي والاستراتيجي السياسي للقوى الجنوبية بشكل مباشر وليس عبر قنوات يمنية وسيطة، من شأنه أن يُسهم في تهيئة ظروف مواتية لسلام مستدام في اليمن.

ورأت الورقة أنّ القوى الجنوبية لعبت وتلعب دوراً كبيراً في المحافظة على استقرار مناطق جنوب اليمن، وعلى وجه الخصوص في ملف مكافحة الإرهاب.

كما أوصت الورقة الأطراف المحلية إلى استمرار الحوارات الجنوبية البينية التي دعا لها المجلس الانتقالي الجنوبي؛ قبل بدء مفاوضات السلام الشاملة المرتقبة مع القوى اليمنية الأخرى، مما يقود إلى تشكيل جبهة وطنية جنوبية، تؤسس لحياة سياسية في جنوب اليمن.

ورأتّ إن توجيه الدعم لمراكز بحثية جنوبية، يمكن أن يكون عاملًا مساعداً على تغيير وجهة نظر صناع القرار الدوليين في مسألة أزمة الوحدة، والانفتاح على حلول أكثر واقعية.

كما أوصت الورقة بتشكيل "اتحاد عام للجاليات الجنوبية"، لسهولة التنسيق والتنظيم بين الجاليات في الخارج، من أجل توحيد الخطاب والرسالة في قضية

الجنوب، والعمل على توجيه الكفاءات واللوبيات الجنوبية للتعريف بها عبر السُبل الدبلوماسية السلمية.

وقالت الورقة أنه على القوى في شمال اليمن إدراك أنّ "تحرير" الشمال من الحوثيين مرتبط باستقلال الجنوب، وأن الانسياق وراء دعاوى بعض القوى الشمالية لترسيخ الوحدة في ظل المتغيرات التي شهدها الجنوب، يعزز فقط بقاء الشمال تحت سيطرة الحركة الحوثية.

المقدمة

لم تشهد منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية استقراراً منذ دخول اليمنين الشمالي والجنوبي في وحدة عام 1990، إذ عانت من صراعات مستمرة بدءاً من حرب 1994 إلى حروب صعدة الستة، وصولًا إلى الحرب الأهلية الأخيرة في 2014. وقد لعبت القوى السياسية والعسكرية اليمنية فيها دوراً سلبياً في مختلف المراحل، وساهمت في رسم خريطة المشهد اليمني بصورة معقّدة ومتشعبة.

تتناول هذه الورقة بشكل خاص واقع جنوب اليمن بعد 2015، وتطرح تساؤلًا رئيسياً مهماً؛ عمّا إذا كان هناك إمكانية لقيام دولة جنوبية، في ظل المعطيات الراهنة وتحولاتها الديناميكية على الأرض. إذ يرى كثير من الجنوبيين أنّه حان الوقت لطرح مثل هذه الرؤى أمام المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي، بعد تجاهل وتأجيل مستمر لحل أزمة الوحدة الممتدة منذ 32 عاماً، والتي ما كانت لتصل نحو هذا الوضع من السوء، لولا المفاهيم المغلوطة والمرتكزات التي قامت عليها وتبنّتها الأطراف اليمنية، وتجاهلت وقائعها المؤلمة الجهات الدولية والإقليمية.

يستعرض الجزء الأول من الورقة، خلفية شاملة وموجزة عن المشهد السياسي لفهم أوسع عن الحالة اليمنية منذ إعلان الوحدة عام 1990، وما تلا ذلك من تطور دراماتيكي للأحداث وبالذات جنوباً؛ وصولًا إلى الوضع الراهن. كما سيناقش الجزء الثاني، مفاهيم عامة عن الدولة وماهيّتها ومقوماتها وعناصرها الأساسية لفهم أوسع عن تكوينها. أما الجزء الثالث، سيتناول المقوّمات التي يمتلكها الجنوبيون في الوقت الحالي وإذا ما كانت كافية لقيام دولة. كما يستعرض عددًا من النقاط الرئيسية منها القوات المسلّحة الجنوبية، والرافعة السياسية، والكادر الوظيفي الجنوبي والسلك الدبلوماسي، والنقابات والهيئات الجنوبية، وأخيراً الجاليات الجنوبية. وقد اعتمد الجزء في بعض فقراته على مقابلات أجرتها الباحثة مع مجموعة من الخبراء والمحللين. أما الجزء الرابع والأخير، سيناقش بعض التحديات التي يمكن أن تعترض قيام الدولة في جنوب اليمن، منها دولية وإقليمية ومحلية، إضافة لتحديات اقتصادية وأخرى متعلقة بالتركيبة الديمغرافية وملف الإرهاب.

خلفية عامة

يكافح غالبية الجنوبيين منذ انطلاق "الحراك الجنوبي" في 2007، إلى إقامة دولة مستقلة في جنوب اليمن، على غرار دولة اليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) التي دخلت في اتفاقية الوحدة مع اليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية)؛ وقعها الرئيسان "علي عبدالله صالح" و"علي سالم البيض" عام 1990. واجه الجنوبيون خلال الفترة الانتقالية بعد إعلان توقيع الوحدة، عمليات اغتيالات واسعة استهدفت ما يفوق (160) شخصية من الكوادر

الجنوبية المدنية والعسكرية، أخذ معظمها طابعاً أيديولوجياً إلى جانب الطابع السياسي[1] .

شعر الجنوبيون بالإقصاء والتهميش التدريجي من مراكز صنع القرار. أدى ذلك مع مرور الوقت لانفجار الموقف العسكري بين طرفي الوحدة، في حرب صيف 1994، التي قادها الرئيس الأسبق "علي عبدالله صالح"، ومجموعة من الميليشيات الدينية المتطرّفة منها مجموعات في تنظيم القاعدة، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، فرع جماعة "الإخوان المسلمين" في اليمن. وبشكلٍ مساعد، ساهمت الفتوى الدينية التي أصدرها الأخير، بمسألة حسم الحرب لصالح قوى الشمال. إذا منحت الفتوى الحق للجيش الشمالي بقتل الجنوبيين مع نسائهم وأطفالهم، بحجة أنهم يقطنون في مناطق سيطرة النظام الاشتراكي الشيوعي في الجنوب، الذي اعتبرته تلك القوى "نظاماً كافراً[2]".

خلّفت الحرب نتائج كارثية بالنسبة للجنوب، فإلى جانب تدمير بنيته التحتية بصورة ممنهجة، ونهب مؤسساته العامة وأجهزته العسكرية والأمنية والقضاء، انتهجت سلطة الحرب ومراكز القوى فيها سياسات لمحو الهوية والثقافة والتاريخ الجنوبي؛ على اعتبار أنّ الجنوب فرع عاد إلى الأصل، وأقصت كثير من الكوادر الجنوبية المدنية والعسكرية من مؤسسات الدولة بعد 1994، ونهبت ثروات ومقدرات الجنوب. هذا النهج أحدث شروخاً غائرة في نفوس الجنوبيين مازال كثير منهم يعاني من تبعاتها وآثارها إلى اليوم.

بدأت حركات جنوبية تطالب بإصلاح مسار الوحدة وإنصاف الجنوبيين مباشرة عقب حرب 1994. لكنّ هذه الأصوات لم يتم الاستماع لها. تراكمت هذه المظالم طيلة

[1] Political Assassinations in South Yemen: Rivals' Last Weapon, by Farida Ahmed, south24.

[2] فتوى الديلمي - ويكيبيديا (wikipedia.org)

السنوات اللاحقة وقادت إلى اندلاع حركة النضال السلمي، التي قادتها مجموعة من المتقاعدين العسكريين الجنوبيين[3] الذين أحالهم نظام الرئيس الأسبق إلى التقاعد المبكّر، انضمت إليهم عدد من المكوّنات السياسية الجنوبية التي تم إنشاؤها بعد 2007، والتحمت معهم الجماهير ضد سلطة صنعاء. استمر الحراك الجنوبي لسنوات يطالب باستعادة الدولة الجنوبية إلى حدود ما قبل عام 1990، غير أن مطالباته التي مثّلتها "قضية الجنوب" أو "قضية شعب الجنوب" ظلت هامشية وغير مسموعة، حتى على مستوى التعاطي الإقليمي والدولي. وبعد قيام ثورة الشباب في 2011، التحم الجنوبيون مع الشمال في الساحات لإسقاط نظام "صالح"، بيد أن انضمام مراكز القوى الشمالية التقليدية العسكرية والدينية[4]، التي شاركت في اجتياح الجنوب، إلى "شباب الثورة"، أدى لتراجع الجنوبيين عن المشاركة في ساحات الشمال، واستئناف مسيرتهم السلمية في المطالبة بالاستقلال عن الشمال.

بعد توقيع المبادرة الخليجية في إبريل 2011، انتقلت السلطة سياسياً إلى نائب الرئيس "عبدربه منصور هادي"، ومنحت الرئيس "صالح" وأفراد أسرته وأعوانه حصانة غير مشروطة من المسائلة بشأن الانتهاكات التي وقعت خلال فترة حكمهم الممتد لأكثر من ثلاثة عقود. استكملت المرحلة الانتقالية بانتخاب نائب الرئيس حينها، عبدربه منصور هادي رئيساً كمرشح وحيد، وسط مقاطعة كبيرة من الحراك الجنوبي لتلك الانتخابات. دعم المجتمع الإقليمي والدولي هادي كرئيس، كما دعموا مؤتمر الحوار الوطني عام 2013، وكرّسوا جلّ اهتمامهم نحوه. ورغم ذلك، أخفق مؤتمر الحوار، الذي قاطعه غالبية الحراك الجنوبي، في إيجاد حلول للقضايا المعقّدة في البلاد، وانسحب معظم من شارك من الجنوبيين من

[3] صحيفة الأيام - المتقاعدون العسكريون.. 15 عاما من الثبات والوضوح رغم المعوقات والتحديات(alayyam.info)
[4] علي عبد الله صالح (5)... حرب صيف 1994 | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

المؤتمر بسبب عدم تنفيذ النقاط العشرين التي صاغتها اللجنة الفنية للتحضير للحوار، وكذا عدم الأخذ بالنقاط الـ 11 المتعلقة بقضية الجنوب[5]، ولاحقاً انسحبت مجموعات جنوبية أخرى في نهاية المؤتمر، بسبب ما ذكرت أنه فشل في إيجاد حل عادل لقضية الجنوب بعد استنفاد كافة المحاولات والجهود السياسية.

في أوائل عام 2014، تعاون الرئيس "صالح" مع الحركة الحوثية، بعد ستة حروب شنها جيشه ضد الحوثيين، انتهت آخر جولاتها في أواخر عام 2009. بدا ذلك تحالفاً هشاً لا يربطه أساس فكري مشترك وإن كان في بادئ الأمر تكتيكياً، غير أن استماتة "صالح" وأركان نظامه السابق وهو يحاول البقاء في طليعة المشهد السياسي اليمني، قاده إلى مشهد دراماتيكي انتهى بمقتله في ديسمبر[6] 2017 على يد من تحالف معهم بالأمس ضرورياً. بالنسبة للحوثيين، باتت الساحة العسكرية والسياسية خالية الوفاض لهم.

ساهم هروب الرئيس "عبدربه منصور هادي" إلى عدن من منزله المحاصر في صنعاء وتراجعه عن الاستقالة[7]، في فبراير 2015، بتغيير المعادلة السياسية على نحو آخر، في الوقت الذي اعتقد الطرف المسيطر على المشهد في صنعاء أنها بداية مرحلة جديدة في الشمال يتقاسمها طرفان مؤقتاً (الحوثيون وصالح). خاصة وأن القوى السياسية اليمنية لم تكن مؤثرة؛ بما في ذلك الأحزاب التقليدية والكيانات السياسية التي تشكلت بعد 2011. كما أدى صراع القوى السياسية في الشمال خصوصا، حزبي الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام، من تمكين الحوثيين من اجتياح مدينة عمران ثم سيطرتهم على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014.

[5] الجنوبيون ينسحبون من مؤتمر الحوار في اليمن| Reuters
[6] مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في صنعاء(alarabiya.net)
[7] الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي يتراجع رسمياً عن استقالته(france24.com)

لم تكن نوايا الحوثيين مقتصرة في السيطرة على صنعاء وما حولها فحسب، فقد حاولوا السيطرة على عدن في مارس 2015 بمشاركة قوات "صالح"، في حرب اعتبرها الجنوبيون غزواً ثانياً على الجنوب. تسببت تلك المعركة بآلاف من الضحايا المدنيين ونزوح عشرات الآلاف. دخل المؤثّر الإقليمي على خط المواجهة في فجر 26 مارس 2015، عندما أُطلق تحالف عسكري[8] من تسع دول عربية بقيادة المملكة العربية السعودية، بناء على طلب من الرئيس "هادي" لاستعادة ما أسماها بالشرعية اليمنية، في عملية عسكرية سميت بعاصفة الحزم. ومع ذلك، لم يكن المؤثر الإقليمي المتمثل بالتحالف العربي هو الوحيد آنذاك، فقد سبقه تأثير دولة إيران من خلال حركة الحوثيين، التي تغلغلت منذ ما قبل 2014 في مظاهر عديدة.

وإذا ما قرأنا مشهد خارطة المقاومة الجنوبية الذي تشكّل حينذاك في عدن لمواجهة قوات الحوثيين وصالح، سنجد أنّ معظم قواها تكوّنت من أبناء عدن والحراك الجنوبي، وبعض الوحدات العسكرية الموالية لجيش الرئيس هادي، إضافة إلى تيار السلفيين. ووفقاً لذلك، تم تحرير عدن بمساندة من التحالف العربي عسكرياً ولوجستياً وفي مقدمته دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 2015. هذا الأمر ساهم مع الوقت بتغيّر الديناميكيات السياسية والعسكرية والفواعل المحلية على الأرض عما كانت عليه قبل الحرب، فنشأت عدد من القوى العسكرية الجنوبية التي دعمتها الإمارات العربية المتحدة، تحت مسميات عدة، منها الأحزمة الأمنية في عدن ولحج وأبين، والنخبتين الحضرمية والشبوانية. لعبت هذه الوحدات العسكرية والأمنية دورا محوريا في تأمين محافظات جنوب اليمن

[8] الملك سلمان يطلق عملية "عاصفة الحزم "ضد الحوثيين(alarabiya.net)

وسواحلها الاستراتيجية وساهمت بفعالية كبيرة في القتال ضد تنظيم القاعدة ضمن جهود مكافحة الإرهاب التي قادتها الإمارات هناك.

وفي 2015 تم تأسيس[9] "قوات العمالقة الجنوبية" في الساحل الغربي، بعد أشهر من بدء عمليات التحالف العسكرية ضد الحوثيين، وضمت هذه القوة بالمثل آلاف المقاتلين الذين سارعوا للانخراط في صفوفها، بالتوازي مع القوات التهامية، وحتى انضمام قوات "طارق صالح" إليها في أواخر 2018، لتعمل القوى الثلاث تحت مسمى (القوات المشتركة) في الساحل الغربي، وتحت غرفة عمليات واحدة مرتبطة بالتحالف، وتعمل بشكل منفصل عن "الجيش الوطني" في مأرب، الذي كان يديره نائب الرئيس "علي محسن الأحمر ."

في غضون ذلك، تشكّل[10] "المجلس الانتقالي الجنوبي" في 4 مايو 2017، برئاسة "عيدروس قاسم الزبيدي"، المحافظ السابق لعدن، بعد اغتيال المحافظ الأسبق "جعفر محمد سعد" في هجوم نجم عن استهداف موكبه في منطقة التواهي، وتبناه لاحقاً تنظيم "داعش" المتشدد[11]. يجادل منتقدو "الزبيدي" أن إنشاء الانتقالي الجنوبي جاء بعد قرار إعفاءه من منصبه كمحافظ لعدن، غير أن فكرة إنشاء كيان سياسي جنوبي كانت حاضرة منذ أكتوبر 2016، للحفاظ على المكتسبات العسكرية والسياسية على الأرض، حسب تصريح سابق للزبيدي[12]. يمثّل الانتقالي الجنوبي اليوم مطالب قطاع واسع من الجماهير الجنوبية التي كانت بداية حركتها في 2007، ممثلة بالحراك الجنوبي.، ويحظى بشعبية واسعة، كما ينضوي تحت كيانه عدداً من قادة الأحزاب السياسية اليمنية كالاشتراكي والرابطة

[9] قوات العمالقة الجنوبية غيرت موازين حرب اليمن - الأمناء نت | أمانة الكلمة .. احترام الحقيقة(al-omana.net)
[10] المجلس الانتقالي الجنوبي stc-eu.org –
[11] "داعش "يتبنى مقتل محافظ عدن بانفجار استهدف سيارته (صور+فيديو RT Arabic -)
[12] عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي اليمني في مقابلة خاصة مع "سبوتنيك ,19.07.2018 - "سبوتنيك عربي (sputnikarabic.ae)

والمؤتمر، وغيرها من الشخصيات الاجتماعية والقبلية من كامل محافظات جنوب اليمن .

قادت موجات الصراع بين القوى المناهضة لمعسكر الحوثي في عدن، ممثلة بقوات حكومة الرئيس هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي التي بدأت في يناير 2018، وتكررت في أغسطس 2019[13]، إلى سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على كامل العاصمة عدن، في مشهد رأى الأخير أن من حقه إدارتها كاستحقاق سياسي وعسكري عادل، نظير الانتصارات التي حققتها القوات العسكرية الجنوبية المنضوية تحت نطاقه في أكثر من جبهة، لا سيّما في ظل التراخي والتراجع العسكري الذي مني به "الجيش الوطني" التابع لحكومة هادي في عدة محافظات شمال اليمن. ورأى الانتقالي أنها فرصة سانحة لمناقشة قضية الجنوب المرحّلة من أجندة الساسة اليمنيين والإقليميين والدوليين، في محاولة لإظهارها على السطح من جديد، خاصة في ظل إصرار "الشرعية اليمنية" احتكار التمثيل الجنوبي للدخول في أي مفاوضات أو مشاورات للسلام عبر استخدام مفهوم "الوحدة."

جاء "اتفاق الرياض" في 5 نوفمبر 2019، لمعالجة التوتر والتصعيد العسكري بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي وعلى الرغم من تأخّر تطبيق بنوده المتعلقة بترتيبات سياسية وعسكرية واقتصادية لنحو 14 شهراً، إلا أنه كان أحد المكاسب السياسية التي حصل عليها الانتقالي الجنوبي، رغم تنازل المجلس تحت الضغط أطراف إقليمية ودولية، وتخليه عن "الإدارة الذاتية"، التي أعلنها منفردا في إبريل 2020[14]. عقب ذلك أصبح المجلس شريكا رسميا في الحكومة

[13] أحداث عدن...هل تعكس صراع مشروعين في اليمن؟ | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

[14] عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي اليمني في مقابلة خاصة مع "سبوتنيك ,19.07.2018 - "سبوتنيك عربي (sputnikarabic.ae)

المعترف بها دولياً، الأمر الذي منحه شرعية لممارسة دور سياسي أكبر، تتيح له طرح القضايا التي يمثّلها على طاولة المفاوضات النهائية للحل.

في الأيام الأولى من مطلع العام الحالي، برز دور "ألوية العمالقة الجنوبية" بشكل كبير، بعد تحرير ثلاث مديريات في محافظة شبوة من الحوثيين، الذين استولوا عليها في سبتمبر 2021، عقب انسحاب مفاجئ للقوات الموالية للحكومة، والخاضعة لسيطرة حزب الإصلاح الإسلامي، منها. دعم التحالف العربي قوات العمالقة الجنوبية لتحرير شبوة، وبالتزامن تم تشكيل "قوات دفاع شبوة"، التي انتشرت لتعزيز الأمن بالمحافظة. أدى هذا الأمر في نهاية المطاف لإقالة المحافظ التابع لحزب الإصلاح "محمد بن عديو"، وتعيين بدلًا عنه "عوض محمد العولقي" محافظاً جديداً لشبوة، وهو ما ساهم بتطبيع الأوضاع في المحافظة واستقراراها سياسياً واجتماعياً، بعد أن كانت تمر بتوترات عسكرية وأمنية بين حين وآخر، نتيجة حالة الاستقطاب السياسي التي دخلت فيها المحافظة.

في 7 إبريل من العام الحالي، طوى المشهد السياسي العام في اليمن مرحلة الرئيس "هادي"، بعد عقد من الزمن على توليه السلطة، كان من أهم مخرجات المشاورات اليمنية البينية التي استمرت لعدة أيام في الرياض برعاية مجلس التعاون الخليجي، هو التغيّر الجديد في الهيكل الأعلى للسلطة الشرعية، عبر تشكيل مجلس قيادة رئاسي مكوّن من رئيس و7 نواب، نصفهم من الجنوب، بالإضافة إلى تعزيز المؤسسات واستكمال تنفيذ اتفاق الرياض ودعوته البدء في التفاوض مع الحوثيين. غير أن أكثر ما شكّل أهمية بالنسبة للجنوبيين، هو تأكيد بيان مشاورات الرياض على إدراج "قضية شعب الجنوب" في مفاوضات الحل النهائي للسلام في اليمن، ضمن إطارٍ خاص. وصل الجنوبيون الذي يطالبون باستقلال جنوب اليمن، لأول مرة إلى مؤسسة الرئاسة اليمنية الجديدة، بعد ما

شملت عضوية المجلس الرئاسي اللواء "عيدروس الزبيدي"، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي فضلا عن عضوية قائد قوات ألوية العمالقة الجنوبية، عبد الرحمن المحرمي "أبو زرعة".

إجمالًا، يشكّل استدعاء هذه الخلفية أهمية جوهرية بالنسبة للقارئ، لما فيها من تطور تدريجي للمشهد السياسي على الساحة اليمنية، خاصة بعد 15 عاماً من خروج الحراك الجنوبي إلى الساحات للمطالبة بحلول عادلة لقضية الجنوب.

ولا يمكن إغفال أنّ هذه المطالب لم تقتصر فقط على الأنشطة السياسية أو الجماهيرية بل ترسخت في الفعاليات والأعمال الفنية، التلفزيون والإعلام والقطاعات النقابية والعمالية والهيئات الاجتماعية والدينية، حتى أنّ الجنوبيين في لقاءاتهم السياسية والجماهيرية وفي المدارس الرسمية، أصبحوا يرددون نشيدا "وطنيا" خاصا بهم.[15]

مفاهيم ومقومات عامة للدولة

في البدء ينبغي أن نفهم ماهيّة الدولة لأجل فهم مقوّماتها وعناصرها الأساسية. والدولة هنا تعني "أمّة أو إقليم يعتبر مجتمعاً سياسياً منظماً في ظل حكومة واحدة، بمعنى آخر، هي التنظيم السياسي الذي يتمتع بسلطة مدنية عليا وسلطة سياسية ويعمل كأساس للحكومة"[16]. كما يمكن تعريف الدولة بأنها "مجتمع إقليمي، يعيش الناس فيه على مساحة معينة من الأرض منظّمة في

[15] (6) Watch | Facebook
[16] What is State in Political Science? (sweducarebd.com)

إطار مشترك، ولديه هيئة حاكمة بدرجة خاصة من السلطة عليها، إن لم تكن كاملة بأي حال من الأحوال.[17]

عادةً، تلعب الاعتبارات السياسية دوراً رئيسياً في نشأة واختفاء الدول. على سبيل المثال، فقد تغيرت الخريطة السياسية للعالم ثلاث مرات خلال القرن العشرين. إذ ترتّب على الحربين العالميتين الأولى والثانية اختفاء دول وظهور دول أُخرى كثيرة على المسرح الأوربي، وأدت حركات مناهضة الاستعمار في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حصول عدد كبير جدّاً من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها ومن ثم إلى ظهورها لأول مرة على مسرح السياسة الدولية.[18]

وقد تنشأ الدول الجديدة عن طريق الوحدة، وهو ما حدث لبعض الدول الأوربية مثل ألمانيا، وإيطاليا خلال القرن التاسع عشر، ولدول أخرى عديدة منها دول عربية مثل اتحاد سورية ومصر في دولة واحدة (الجمهورية العربية المتحدة) عام 1958، واتحاد ست إمارات عربية خليجية ليشكلوا معاً دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971[19]، ووحدة اليمن الشمالي مع اليمن الجنوبي عام 1990. وكما تنشأ الدول الجديدة نتيجة للوحدة والاندماج فإنها يمكن أن تنشأ نتيجة للتفكك والانفصال، وهذا ما حدث عندما انهار الاتحاد السوفيتي وتفكك إلى مجموعة كبيرة من الدول التي ظهر بعضها لأول مرة كدول مستقلة على المسرح الدولي. وقد يتم الانفصال نفسه بطريقة سلمية كما حدث بالنسبة لدولة تشيكوسلوفاكيا السابقة، وجنوب السودان. وقد يتم بوسائل عنيفة أو بالحرب، كما حدث بالنسبة لدولة يوغسلافيا.[20]

---

[17] Essential Elements of State - Political Science (politicalscienceview.com)

[18] الموسوعة السياسية(political-encyclopedia.org) مفهوم الدولة.

[19] نفس المصدر السابق.

[20] نفس المصدر السابق.

بالنسبة للمقوّمات، فهي ترتكز على مجموعة من العناصر الأساسية في طبيعة وجوهر أي دولة، وتتمثل في: السكان، الإقليم، الحكومة، السيادة[21]. وإذا ما أردنا التعريج على كل عنصر منها بصورة موجزة، فالسكان أو الشعب هو من يصنع الدولة، وبدونه لا يمكن أن يكون هناك أحد، غير ذلك، يجب أن يكون عدد السكان كبير بما يكفي لإقامة دولة والحفاظ عليها. أما العنصر الثاني، فهو الإقليم أو الأرض، إذ لا يمكن أن تكون هناك دولة بدون أرض ثابتة، كبيرة كانت أم صغيرة يشعر الشخص بالانتماء لها. وبوجود الشعب والأرض، لا يمكن تحقيق الغرض من العيش ما لم يتم تنظيم السكان على الأرض، وهو ما يحققه عنصر الحكومة، التي تفرض قواعد السلوك وتحدد السياسات والشؤون المشتركة للدولة. أما عنصر السيادة، فلابد لتحقيق هذا العنصر من ألّا تتقاسم السلطة الحاكمة أراضيها مع دولة أخرى، ولا يمكن لأي من أعضائها داخل أراضيها أن يدينوا بالطاعة لأية دولة أخرى.[22] لذا، فإن غياب أيٍ من هذه العناصر ينفي مكانة الدولة.

[21] An analysis of essential elements of the State, International Journal of Engineering Science Invention,2016. D053024028.pdf (ijesi.org)
[22] Essential Elements of State - Political Science (politicalscienceview.com)

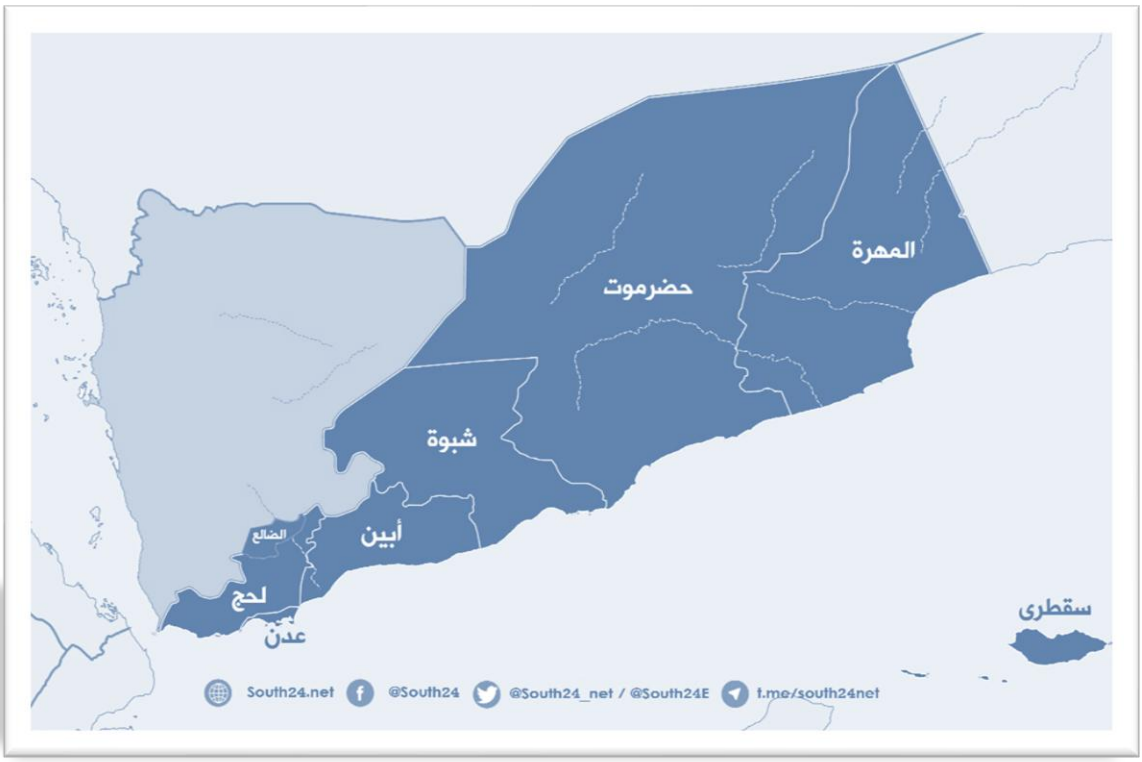

المقوّمات الراهنة في جنوب اليمن

إذا ما أردنا الحديث ببعض الاسهاب عن المقوّمات الحالية التي يمتلكها الجنوب راهناً، في ظل سيطرة قواه السياسية والعسكرية والأمنية على غالبية مناطق جنوب اليمن، يمكن القول إنّ العناصر أو المقومات العامة السابقة (الشعب والأرض والحكومة) تحقّقت نسبياً، إذا ما استثنينا منها العنصر الرابع المتعلق بـ (السيادة)، والغائب حالياً بسبب الفصل السابع الذي أقرّه مجلس الأمن بسبب تهديد السلم والإخلال به في اليمن منذ بدء الصراع فيها. وذلك عبر قرارمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2216، المتخذ في 14 إبريل 2015. [23]

إنّ عوامل الطبيعة والمساحة الجغرافية الواسعة التي تقدر بحوالي 360 ألف كيلو متر مربع، والموقع الاستراتيجي المطل على باب المندب الذي تمر عبره

[23] S/RES/2216 (2015) | United Nations Security Council

خطوط الملاحة الدولية، والثروات النفطية والغازية في حضرموت وشبوة، إضافة إلى الثروات الزراعية والسمكية والموارد المعدنية والصناعية وغيرها، تشكّل أهمية استراتيجية وميزة إضافية أخرى إلى جانب المقوّمات التي يتمتع بها جنوب اليمن. غير أن مثل هذه الامتيازات لا تشكّل أهمية بالنسبة لدول أخرى، لأنها قائمة بدونها ويعترف بها المجتمع الدولي في ظل توفّر العناصر الأساسية المذكورة آنفاً.

أفضت الحرب الأهلية المندلعة منذ 2014 في اليمن، إلى تغيير المعادلة السياسية والعسكرية على الأرض بالنسبة للشمال والجنوب، وبات الجنوبيون يسيطرون بشكل شبه كامل على أراضيهم. وفي هذا الإطار يمكن التعريج على بعض المقوّمات الحالية التي يمتلكها جنوب اليمن في المرحلة الراهنة، ومن خلالها يمكن استشراف ما يمكن أن يمثّله ذلك لقيام دولة، ويتمثل أبرزها في:

1- القوات المسلحة الجنوبية:

يبلغ قوام القوات المسلحة الجنوبية وفق تقديرات مركز سوث24، ما يصل إلى 100 ألف جندي، موزعين على العديد من الوحدات العسكرية والأمنية في المحافظات، أهمها: ألوية الإسناد والدعم التي شُكلت في مايو 2015 قبل معركة تحرير مدينة عدن من قبضة الحوثيين؛ قوات النخبة الحضرمية التي شُكّلت قبيل معركة تحرير مدينة المكا عاصمة محافظة حضرموت من سيطرة تنظيم القاعدة في أبريل 2016؛ قوات النخبة الشبوانية [دفاع شبوة حاليا] صاحبة الدور البارز في تحرير محافظة شبوة من الجماعات والتنظيمات المتطرفة في العام 2018 - 2019؛ قوات الحزام الأمني التي لعبت دوراً في طرد خلايا تنظيم القاعدة من مديرية المنصورة، عدن في العام 2016، ومن محافظتي أبين ولحج في

عامي 2018 و 2019. إضافة إلى ذلك ألوية العمالقة الجنوبية التي شاركت في معركة تحرير مديرية المخا والساحل الغربي وصولًا إلى مدينة الحديدة من قبضة الحوثيين في العامين 2017- 2018، وكذا مديريات شبوة الثلاث مطلع العام الحالي. كذلك انضمت وحدات من الأمن والجيش اليمني إلى القوات المسلحة الجنوبية، مثل معسكر القوات الخاصة، اللواء الخامس مشاة بحري، واللواء 33 مدرع وألوية قاعدة العند، على خلفية الصراع الذي اندلع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في أغسطس 2019 بالعاصمة عدن[24].

وبعض الألوية المشار لها في السابق تدخل ضمن المنطقة العسكرية الرابعة بقيادة اللواء "فضل حسن"، الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي، وتشكّل ثقلًا مهماً. وهي إحدى المناطق العسكرية التي تنتشر قواتها في الجنوب، في محافظات عدن ولحج وأبين، ويقع مركز قيادتها في العاصمة عدن. بالإضافة لقوات ألوية الصاعقة العسكرية التي تشكّل إلى مع ألوية الدعم والإسناد (قوات المشاة البرية)، وألوية المقاومة الجنوبية في الضالع التي كان لها دور كبير وبارز في تأمين جبهات الضالع من الهجمات الحوثية خلال السنوات الماضية. وكذا قوات الأمن الخاصة في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع وسقطرى، بقيادة اللواء الركن "فضل باعش", التي انضمت إلى القوات المسلحة الجنوبية بعد أحداث أغسطس 2019[25]. وأخيراً، قوات "دفاع شبوة"، التي تشكّلت قبيل معركة استعادة مديريات شبوة الثلاث من الحوثيين، وتشمل وحدات سابقة من النخبة الشبوانية .

[24] القوات المسلّحة الجنوبية: أهمية استراتيجية وتحديات قائمة(south24.net) بدر قاسم، 2021.
[25] اللواء فضل باعش قائد قوات الامن الخاصة يعلن انضمامه للمقاومة الجنوبية هو وجنوده YouTube -

الألوية والوحدات الأمنية والعسكرية التي تتكون منها القوات الجنوبية، مصدر عسكري مسؤول لـ "مركز سوث24"، 25 سبتمبر 2022

عملياً، يسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي عسكرياً على محافظات عدن ولحج والضالع وسقطرى وأبين وشبوة بالإضافة إلى سيطرة قوات مقربة منه ضمن نطاق "المنطقة العسكرية الثانية" على ساحل حضرموت، في حين لا يزال وادي وصحراء حضرموت يخضعان لسيطرة القوات اليمنية المقربة من نائب الرئيس السابق علي محسن الأحمر.

أمّا بشأن المهرة، فهي المحافظة الوحيدة تقريباً التي لا يوجد فيها قوات عسكرية رسمية موالية للمجلس الانتقالي، ويعتمد فيها الأخير على التحرك الشعبي، كما يتحالف الانتقالي مع المجلس العام لأبناء المهرة وسقطرى بقيادة السلطان "عبدالله بن عفرار"[26].

من المهم القول، أنّ التغيير السياسي الأخير في بنية الرئاسة اليمنية الذي أزاح الرئيس السابق ونائبه، أدى إلى تفكك الوحدات العسكرية التي كانت تتواجد في

[26] مصدر محلي مسؤول رفيع المستوى، عدن.

محافظتي أبين وشبوة، الموالية لحزب الإصلاح، وغادر معظم أفرادها إلى مأرب ووادي حضرموت.

وقد ساهمت عملية "سهام الشرق" العسكرية التي أعلنتها القوات الجنوبية في 22 أغسطس 2022[27]، لتحرير محافظة أبين من "الجماعات الإرهابية"، إلى تعزيز مكانة المحافظة واستعادة ثقلها السياسي والعسكري من جديد. وبشكلٍ مساعد، ساهمت لقاءات قيادات أبين العسكرية والأمنية وعلى رأسهم، مدير أمن أبين، "علي الكازمي"، برئيس الانتقالي الجنوبي "عيدروس الزبيدي"[28]، إلى توطيد العلاقات الجنوبية. ولأجل ذلك، شدد "الزبيدي" على أهمية ما وصفها "تكثيف الجهود والعمل على إزالة أسباب التوتر التي شهدتها محافظة أبين خلال المرحلة الماضية، وجبر الضرر بما يضمن تهدئة النفوس، ويخلق حالة من التعاضد والتكاتف، ويفتح صفحة جديدة تكون مصلحة الجنوب فيها فوق كل المصالح والاعتبارات."[29]

من المرجح أنّ يُسهم تواجد القوات الجنوبية المشتركة في مديريات المنطقة الوسطى بأبين، وكذلك في المناطق الجغرافية الوعرة في محافظة شبوة[30]، إلى حماية الطرقات الرابطة بين محافظات الجنوب وإيقاف تهريب الأسلحة عبر الشريط الساحلي في محافظة أبين إلى مناطق سيطرة الحوثيين في البيضاء، ومكافحة تنظيم القاعدة، وهو ما سيصعّب على أي قوة أخرى من خارج الجنوب استعادة السيطرة عليها.

[27] «سهام الشرق» عملية عسكرية في أبين - تفاصيل (south24.net)
[28] الزُبيدي يلتقي العميد أبو مشعل الكازمي وعددا من القيادات الأمنية بمحافظة أبين (stcaden.com)
[29] نفس المصدر السابق.
[30] "سهام الشرق .."عملية للقوات الجنوبية لمكافحة الإرهاب في أبين (al-ain.com)

2- الرافعة السياسية:

يتمتع جنوب اليمن منذ بدء الحرب برافعة سياسية قوية ومتينة ممثلة بالمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي تستند قوته الرئيسية الأكبر على القاعدة الشعبية الواسعة التي يحظى بها في محافظات الجنوب، وهي ميزة مكّنته في أن يكون واحداً من أهم المكونات السياسية في اليمن على المستوى التنظيمي والإداري في الداخل والخارج. ويتفاعل المجتمع المحلي مع الانتقالي الجنوبي، من منطلق نشأته التي قام عليها، فهو يمثّل مطالب قطاع واسع من القوى والجماهير الجنوبية التي كانت تشكّل الحراك الجنوبي في 2007، والمطالبة باستعادة الدولة والاستقلال.

يتكون الانتقالي الجنوبي من هيئة رئاسية بقيادة "عيدروس الزبيدي" وتضم 26 عضواً، وجمعية وطنية بمثابة برلمان جنوبي غير منتخب، ومكوّن من 303 عضواً يمثلون مختلف مديريات ومحافظات الجنوب بقيادة "أحمد بن بريك". وقد أسس الانتقالي فروعاً له في كل المحافظات من خلال قيادات محلية تديرها، وتتوزع وظيفتها بين الرقابية والتنفيذية والتمثيلية. كما أن لديه مركز دعم صنع القرار، فضلًا عن تأسيس دوائر متخصصة منها دائرة العلاقات الخارجية التي تدير عمل المجلس من الخارج، وكذلك هيئة وطنية للإعلام. بالنسبة لكثير من الجنوبيين، فالانتقالي الجنوبي يمثل رمزية سياسية مناسبة لتمثيل قضية الجنوب، لا سيّما وهو يعبّر عن ذلك بوضوح في أهدافه وبياناته.

بموازاة ذلك، تؤثر قوى سياسية جنوبية أخرى على المشهد السياسي، منها أحزاب سياسية مثل، حزب رابطة أبناء الجنوب العربي بقيادة "عبدالرحمن الجفري"، ومكونات جنوبية منها: المجلس الأعلى للحراك الثوري بقيادة "حسن باعوم"،

والمؤتمر الوطني لشعب الجنوب بقيادة "محمد علي أحمد"، ومؤتمر حضرموت الجامع بقيادة أمينه العام "أمين العكبري"، والائتلاف الوطني الجنوبي، بقيادة "احمد العيسي"، والمؤتمر الوطني الأول للحراك السلمي بقيادة "عبدالمجيد وحدين" وغيرها من مكونات الحراك الجنوبي التأسيسية في الداخل، والتي تمثّل في مجملها قضية الجنوب بصور متعددة، منها ما يتوافق مع أهداف المجلس الانتقالي في حل أزمة الوحدة عبر استعادة الدولتين، ومنها ما يطرح معالجات لقضية الجنوب وفق إطار اتحاد فيدرالي مع الشمال من 6 أقاليم مثل الائتلاف الوطني الجنوبي.

وقد أطلق المجلس الانتقالي الجنوبي مبادرة منتصف 2021، لحوار جنوبي بيني في الخارج، يهدف من خلاله إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق والتنسيق بين الأطراف الجنوبية، ونجح إلى حد كبير في مرحلته الأولى من تعزيز التقارب. هذه البادرة التي قدمها الانتقالي إلى جانب كونها تهدف لمواجهة استحقاقات المرحلة ومحاولة التغلّب على التحديات، فهي تؤدي دوراً تكميلياً لجهود الأمم المتحدة عندما يتم تعزيز الحوار بين الجنوبيين، قبل الانطلاق نحو حوار أوسع أو مفاوضات شاملة في عملية سلام مرتقبة. ومن أجل تعزيز عمل فريق الحوار الجنوبي الخارجي، كان رئيس المجلس الانتقالي "الزبيدي"، قد أصدر قراراً بتشكيل فريق حوار داخلي أواخر أغسطس الماضي يتكون من 14 عضواً[31]، تتلخص مهامه بإجراء مشاورات وحوارات مع النخب والشخصيات والمكوّنات الجنوبية في الداخل، ومحاولة تقريب وجهات النظر، بما من شانه إيجاد صيغ توافقية تحدد ملامح الحل السياسي لقضية الجنوب.

ثمة ميل للاعتقاد بأن التيارات السياسية الجنوبية غير منسجمة أو على خلافات دائمة، وهو أمر تحاول بعض القوى المناهضة لمشروع "استقلال" الجنوب، أن

[31] الزُبيدي يصدر قرارا بتشكيل فريق الحوار الوطني الجنوبي(stcaden.com)

تصدّره للمجتمع الدولي والإقليمي. إذ يبدو أن الجنوبيين اليوم يتبنون رؤى أكثر تنوعاً وأكثر انفتاحاً، من ذلك ملامح الشكل الفيدرالي للدولة الجنوبية المستقلة، والتي تضمن المحافظة على مكانة وتاريخ كل منطقة وخصوصيتها التاريخية والاجتماعية والثقافية.

مع قول ذلك، من المهم الإشارة إلى أن وجود رافعة سياسية جنوبية سواء مثّلت دوراً سلطوياً أو دوراً معارضاً في جنوب اليمن، وسواء اختلفت الأطراف الجنوبية فيما بينها أو اتفقت، فإن أهمية وجود "حياة سياسية" يؤسس لجو منفتح وتشاركي تتعدد فيه الآراء والمواقف، دون أن تحتكر فيه جهة واحدة صناعة القرار، ويعكس انطباع بأن الجنوب لديه بيئة سياسية شبه جاهزة من شأنها توسيع قاعدة العمل ومعالجة الأوضاع في البلاد على مختلف المستويات، وترسيخ مفاهيم وقيم الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة.

3- الكادر الوظيفي الجنوبي:

تشكّل الخدمات الأساسية أهمية بالغة لسير حياة المجتمعات المحلية، وضمان توفير هذه الخدمات للمواطنين يحسّن من استمرار العلاقة بين المواطنين والدولة، وهذا الأمر لن يكون بدون وجود كادر وظيفي مؤهل. ينبغي الإشارة إلى أنّه منذ بدء الصراع في 2014 في اليمن، ازداد تأثير قدرة المجتمعات المحلية على إدارة مناطقها في جنوب اليمن بشكل كبير، خاصة من النواحي الأمنية والعسكرية. وبشكلٍ مساعد، أدى تعيين جنوبيين كمحافظين على مناطقهم، من توفير كادر جنوبي مؤهل لإدارة مؤسساتهم الخدمية ومنحهم صلاحيات كافية للإشراف عليها، رغم تراجع مصادر تمويل هذه المؤسسات بسبب انهيار الاقتصاد بفعل الحرب الذي مازال تأثيرها ماثلٌ إلى اليوم.

أتيح لمركز سوث24 للأخبار والدراسات التواصل مع أكثر من جهة مسؤولة[32]، والاستعلام عن عدد الكوادر الوظيفية الجنوبية الموجودة حالياً في مؤسسات الحكومة، ووصلنا إلى نتيجة بأنّ نسبة الموظفين بدءاً من مدراء العموم ومدراء الإدارات في دواوين الوزارات والسلطات المحلية والمديريات والمكاتب التنفيذية للوزارات والمحافظات، وكل ما يندرج ضمن السلم الوظيفي التشغيلي لهذه المؤسسات في جنوب اليمن، تصل ما نسبته التقريبية إلى 80%، وجزء كبير منها كوادر جنوبية مؤهلة لديها شهادات وخبرات كافية في اختصاصاتها. أما الـ 20% المتبقية فهي نسب موزّعة ما بين موظفين شماليين معظمهم (نازحين) أتوا من مناطق في شمال اليمن بعد 2015، وتم توظيفهم لكفاءاتهم وخبراتهم، خاصة في مجالات الصحة والتعليم وغيره، ونسب أخرى تم تعيينهم بعد الحرب بفعل الوساطات والمحسوبية.

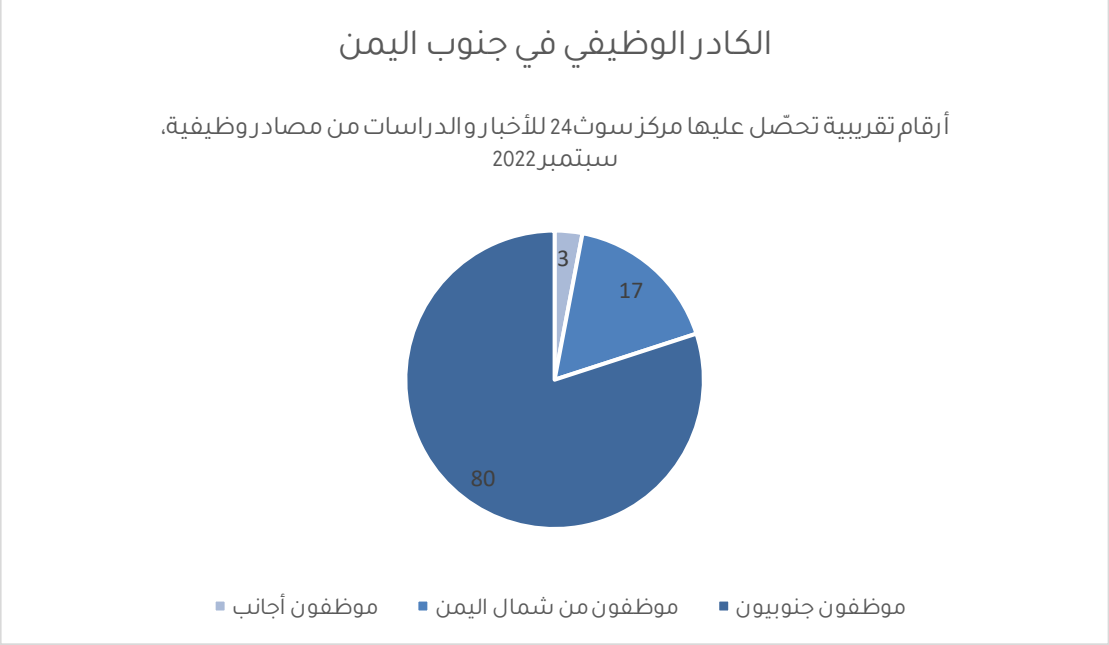

[32] امتنعت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات عن الاستجابة لطلبات المركز بتزويدنا ببيانات دقيقة بقائمة الكوادر العاملة في مناطق جنوب اليمن

بطبيعة الحال، سيؤدي وجود كادر وظيفي جنوبي مؤهل وجاهز في معظم مؤسسات الدولة، إلى ضمان الإمساك بزمام أمور الدولة حال إعلان قيامها، من حيث إدارة وتنظيم مؤسساتها. ويبدو أنّ المجلس الانتقالي الجنوبي يعمل في هذا الإطار بالمثل، من خلال إعادة الهيكلة في قوامه على مستويات المركز والمؤسسات الحكومية والمحافظات، وكذا المديريات والمدن والأحياء. إذ يظهر الهدف منها وفقاً لحديث رئيس الانتقالي الجنوبي "عيدروس الزبيدي"[33]، هو "تعزيز وتطوير العمل وتقديمه بالصور المناسبة الرامية للنهوض بالقضية الجنوبية لأعلى المستويات، بجهد مضاعف ومهارة عالية فعالة تمكّن الكفاءات من تقديم النتائج المرجوة". مبدئياً، يبدو إجراء الهيكلة ضرورياً للانتقالي الجنوبي لتحسين أداء عمله وتصحيح الأخطاء والإخفاقات التي رافقت سير عمله منذ نشأته، كما أنها خطوة إيجابية لتحقيق إصلاحات واستقرار سياسي.

من اللافت أيضاً، أن الهيكلة ستشمل كادر وظيفي شاب من الجنسين في كامل بناه التنظيمية، ويبدو أنها ستوّجه طاقات الشباب نحو ساحة العمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد يساعد تأهيل وتمكين الشباب والاستفادة من خبرات من هم أكبر سناً، على تولي المسؤولية والإدارة بشكل مناسب.

4- السلك الدبلوماسي:

يدخل سياق العمل الدبلوماسي ضمن الكادر الوظيفي الجنوبي، غير أن ما يميزه هو عمله في الخارج. وقد تأثّر الكادر الجنوبي الدبلوماسي كثيراً بعد دخول اليمن الجنوبي في وحدة مع اليمن الشمالي عام 1990. يقول مستشار الوفد الدائم

[33] عيدروس الزُبيدي يفتتح الورشة الخاصة بتطوير وتحديث هياكل المجلس الانتقالي الجنوبي مصور(aden-alhadath.info)

اليمني لدى الأمم المتحدة سابقاً "عبدالرحمن المسيبلي"، أن السلك الدبلوماسي والقنصلي الجنوبي منذ الأشهر الأولى لإدماج وزاتي خارجية الدولتين، خضع لعمليات تقليص إن لم تكن عملية تجريف ممنهجة، كان هدفها التقليل من الكوادر المهنية ذات الخبرة وتحويلهم إلى مجرد موظفين، الأمر الذي حرمهم من روح الشراكة في الوحدة والوطن، وانخفض العدد الكلي للكادر الدبلوماسي والقنصلي وبعثاته الجنوبية إلى معدّل الثلث تقريباً، حيث ظل هذا الوضع لسنوات طويلة.

بعد 2015، أخذ التمثيل الدبلوماسي لليمن مساراً جديداً، خاصة في ظل تغير المعطيات السياسية والعسكرية على الأرض، وبات عدد لا بأس به من الجنوبيين يشغلون مناصب حكومية ودبلوماسية في الخارج. يجادل نشطاء شماليون بأن نسبة الجنوبيين الذين يشغلون مناصب دبلوماسية ارتفعت في مرحلة "هادي" إلى نحو 60%، بينما انخفض نصيب الشماليين إلى 40%. بما في ذلك تولي سفراء جنوبيون لسفارات مهمّة في الخارج منها، الرياض، ولندن، وباريس، وموسكو، والقاهرة، وغيرها، وبما يشمل ذلك من تعيينات لمستشارين وسكرتارية وملحقين.

غير أن المعضلة الأساسية وفقاً للدبلوماسي السابق "المسيبلي"، تتركّز في حقيقة واقع الكادر الدبلوماسي الجنوبي، الذي ذكر أنه ينقسم إلى ثلاث مجموعات: الأولى، هم الموظفين القدامى، أصحاب المؤهلات والخبرات والتجارب، وهم من أرسوا قواعد العمل الدبلوماسي الجنوبي وأسهموا في نجاحاته. بيد أن هذه المجموعة معظم أفرادها على وشك الإحالة للتقاعد، والبعض منهم لم تسوّى أوضاعهم بعد، أو لم ينالوا مستحقاتهم "المسلوبة قسراً"، حد وصفه، من قبل نظام "علي عبدالله صالح". أما المجموعة الثانية وفقاً للمسيبلي، هم الكادر الدبلوماسي المستجد، الذي تم تعيين أفراده بعد عام 2015،

إذ تفتقد هذه المجموعة إلى الخبرة والمؤهل، ويفتقدون لشروط الالتحاق بالعمل الدبلوماسي، كون تعيين العديد منهم تم بتدخّلات من قبل قيادات نافذة وكحالات استثنائية، ومازالت درجاتهم الدبلوماسية متواضعة، بينما الدرجات العليا مع الموظفين الشماليين بحكم الأقدمية في التوظيف، خاصة وأن معظم الكادر الدبلوماسي إبان حكم الرئيس السابق "صالح" كان 80% منه شماليين. أما المجموعة الثالثة، فهي مجموعة السفراء، المحسوبين على تدخلات الرئاسة والمعينين من خارج السلك الدبلوماسي، وهم كثيرون. وجميعهم كبار في السن، ولا يملكون الخبرة الدبلوماسية، ويتصرفون بغير مهنية وبحسب انتماءاتهم الحزبية. هذا الوضع بمجمله يؤكد على أن الرئاسة تجاوزت القانون الذي لا يمنحها عدى نسبة 10% فقط لتعيين سفراء الحالات الاستثنائية.[34]

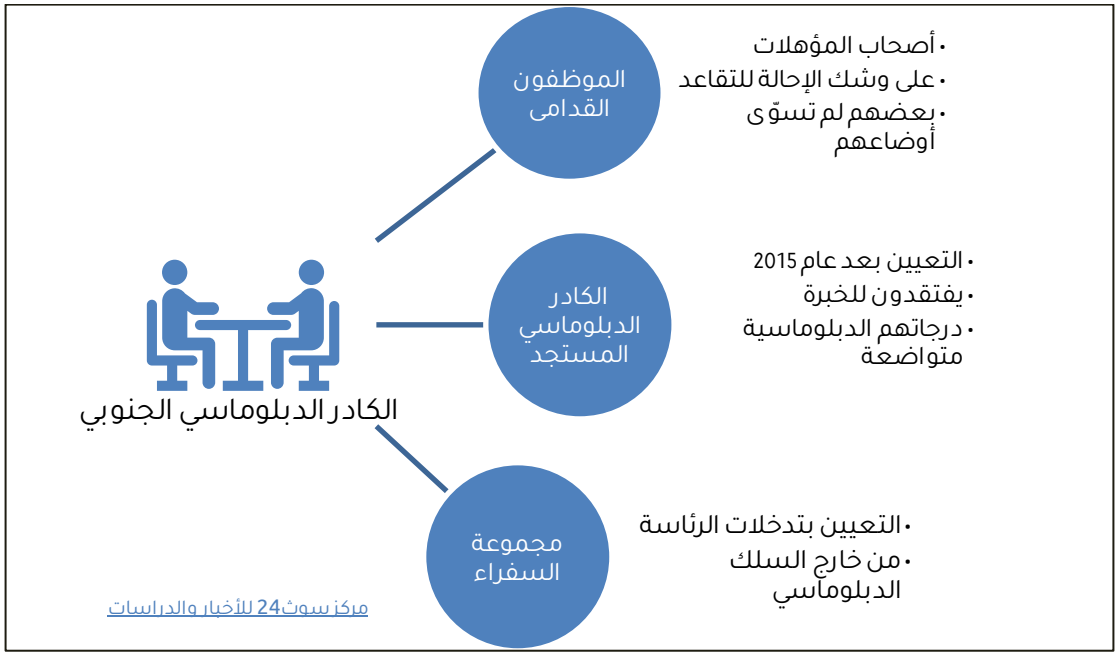

واقع الحال، قد تكون نسبة الجنوبيين في السلك الدبلوماسي أفضل من السابق، غير أن ما ينقصها الممارسة والخبرة، وهو أمر قد يؤثر على مستوى الأداء الوظيفي في هذه المواقع. لا سيّما وهناك أكثر من 50 سفارة من المتوقع أن

[34] لقاء أجرته الكاتبة مع مستشار الوفد الدائم اليمني لدى الامم المتحدة سابقاً، عبدالرحمن المسيبلي، بتاريخ 5 أغسطس 2022.

يديرها جنوبيون حال إعلان قيام دولة مستقلة. وفي سبيل معالجات وضع الكادر الدبلوماسي الجنوبي، يقترح "عبدالرحمن المسيبلي"، أنه لا بد من مراعاة التالي:

1- الاحتفاظ بالأعضاء القدامى من الكادر الدبلوماسي والقنصلي الجنوبي، وتجميد إحالتهم للتقاعد لمدة خمسة أعوام قادمة على الأقل، لتمكين الكادر الشاب الاستفادة من خبراتهم والتدرّب على أيديهم، وبالذات في البعثات، مع الأخذ بالاعتبار أن التمثيل القادم سيتم في ظروف استعادة الدولة الجنوبية، وهو ما يتطلب خلفية سياسية ودبلوماسية متمكّنة.

2- تسوية الأوضاع الوظيفية لأولئك الذين فصلوا من أعمالهم على خلفية مواقفهم المؤيدة لقضية الجنوب، وإعادة الاعتبار لهم وتمكينهم من رواتبهم وحقوقهم والتعويض عمّا لحق بهم من أضرار.

3- فتح باب التوظيف وتأهيل الكادر الدبلوماسي الجديد، واخضاعه لدورات تدريبية، على نمط تلك الدورات التي تم تنفيذها في المعهد الدبلوماسي[35]، إبان إدارته من قبل السفير "علي عبد الله البجيري."

4- إعادة النظر في تعيين السفراء، بحيث يكونوا من الكادر الدبلوماسي المؤهل في وزارة الخارجية، والحد من تدخلات الرئاسة بما لا يتجاوز الـ 10% كحالات استثنائية.

من الناحية العملية، سيكون من الضروري تأهيل الكوادر الجنوبية الدبلوماسية في سفارات الخارج، ومحاولة إكسابهم المهارات اللازمة من تعلم اللغات والتفاوض وإدارة العلاقات والأزمات وتقديم الخدمات القنصلية وغيرها، لا سيّما المرتبطة

[35] المعهد الدبلوماسي: كان يعمل على تهيئة الدبلوماسيين من سفراء وغيرهم، بمختلف الاتجاهات منها تاريخ الدبلوماسية، ومعرفة مسار الأحداث السياسية في العالم، والقوانين الدولية العامة والخاصة، والاتفاقيات الدبلوماسية والقنصلية المنظّمة للعلاقات الدولية، وقواعد البروتوكول والإتكيت، وأصول المراسلات الدبلوماسية التي تستوجبها علاقات الدول، بالإضافة إلى فنون التفاوض الدبلوماسي، وكيفية مواجهة الأزمات، والثقافة العامة في الجغرافيا والعلاقات الاقتصادية وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام الحديثة، كما يتطلب أن يجيد الدبلوماسي إحدى اللغات العالمية، خاصة لغة الدولة التي سيُبعث إليها.

بتقنية المعلومات وما يصاحبها من بيانات رقمية. ذلك من شانه إعادة بلورة مستوى الكوادر الجنوبية الشابة الموجودة راهناً في السفارات، وإعدادها بشكل متميز لإدارة عمل الدولة من الخارج.

5- النقابات والهيئات الجنوبية

بدأت العديد من النقابات والهيئات الجنوبية العمل على أن تستقل بشكل تام عن النقابات اليمنية المركزية التي اندمج وتأسس بعضها بعد الوحدة اليمنية عام 1990، بالنظر إلى أن معظم مقراتها في صنعاء. وبالنسبة لكثير من الجنوبيين فهي لم تُحسن الدفاع عن منتسبيها، بما في ذلك المسرّحين الجنوبيين من الوظائف الحكومية بعد حرب 1994. وقد كان لأصوات بعض منتسبي النقابات العمالية الجنوبيين في مرحلة انطلاق الحراك الجنوبي قوة مؤثرة إلى جانب القوة الشعبية بمختلف انتماءاتها من خلال الإضرابات والمظاهرات، خاصة وأنها قوى مدنية هُمشت بشكل كبير مقابل القوى المدنية في صنعاء التي حصلت على امتيازات وفرص كثيرة. وهي مشكلة وفراغ لم يكن متعلقاً بمحافظات الجنوب فقط، بل ببقية المحافظات اليمنية الأخرى، وساهم ذلك بشكل كبير على خفوت دور بقية القطاعات المهنية وفروعها.

من المهم الإشارة إلى أنه بعد 2015، أصبح للنقابات العمالية الجنوبية والهيئات الأخرى المختلفة بناءً مؤسسياً تصاعدياً قوياً، إذا ما قارناه بالبناء المؤسسي في الشمال الذي بات تنازلياً وغير مؤثراً في ظل سيطرة الحوثيين على معظم جغرافية الشمال. وهذا جعل بعض المحافظات المحرّرة مثل تعز ومأرب، تركّز بشكل كبير على منظمات المجتمع المدني حتى لا تنفصل نقابياً عن المركز في صنعاء. حتى أن عدد المنظمات الحقوقية ازداد بشكل كبير بعد حرب 2015. وهو أمر أكده

"حسن الشبواني" مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في وقت سابق، عندما أشار إلى أنّ "أن عدد المنظمات المحلية الناشطة في محافظة مأرب ازداد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وارتفع عددها خلال أشهر معدودة من 90 منظمة إلى قرابة 160 منظمة عاملة"[36].

حتى الآن، تشكّل كثير من الهيئات الجنوبية منها على سبيل المثال، نادي القضاة الجنوبي والهيئة الأكاديمية الجنوبية، والهيئة الوطنية للإعلام وغيرها، منها ما تشكّل قبل الحرب أو بعدها. وحول بداية إنشاء هذه الهيئات وتحديداً الهيئة الأكاديمية، يشرح د. حسين العاقل، وهو عضو هيئة التدريس بجامعة عدن وعضو الجمعية الوطنية، بأن "التحركات الشخصية بدأت بين مجاميع من زملاء المهنة لعقد اللقاءات السرية لتبادل الرأي ومناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والتعليمية والأكاديمية وغيرها، فكانت الظروف الموضوعية لدى الوسط الاجتماعي الجنوبي قد أخذت تتبلور لمناهضة نظام الاحتلال [النظام في صنعاء] والتخلص منه سلمياً."[37]

يوضّح "العاقل"، بأن الأكاديميين الجنوبيين لم يتأخّروا في التعبير عن مواقفهم المناهضة لنظام صنعاء، ويضيف بأن "عدداً من زملاء هيئة التدريس بكليات جامعة عدن تداعوا إلى عقد أول لقاء لهم في 16 ديسمبر 2007، وتم تأسيس المجموعة الأكاديمية التي تحوّل اسمها فيما بعد إلى الهيئة الأكاديمية الجنوبية، لتأدية مهامهم في النضال الثقافي وتقديم المحاضرات التوعوية والإرشادية لجماهير الحراك السلمي في الساحات والميادين العامة".

[36] أربع منظمات أممية ودولية جديدة تستعد لافتتاح مكاتب لها في مأرب | الثورة نت (althawra-news.net)
[37] لقاء أجرته الكاتبة مع د. حسين العاقل، عضو هيئة التدريس بجامعة عدن. تاريخ 21 سبتمبر 2022.

أما على مستوى النقابات الجنوبية، كان للاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب الذي تأسس في 4 فبراير 2018 [38]، دوراً كبيراً في تحفيز بقية النقابات على تشكيل نقابات جنوبية مستقلة، بعد أن كان خاضعاً لإدارة الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن في صنعاء لأكثر من 25 عاماً. فكل قطاع مهني أصبح يرى أنه بحاجة لنقابة تدافع عن منتسبيها، ومن أهم النقابات الجنوبية التي تشكّلت في إطار ذلك:

- نقابة المعلمين والتربويين الجنوبيين
- نقابة المحامين الجنوبيين
- نقابة الأطباء والصيادلة الجنوبيين
- نقابة المهندسين الجنوبيين
- اتحاد الأدباء والكتاب الجنوبيين
- نقابة عمال كهرباء الجنوب
- نقابة العمال المبعدين قسراً من وظائفهم
- الاتحاد التعاوني الزراعي الجنوبي
- الاتحاد التعاوني السمكي لصيادي الجنوب
- نقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين [تحت التأسيس]

والأخيرة، ستكون ضمن نتائج المؤتمر التأسيسي الأول للصحفيين والإعلاميين الجنوبيين، الذي من المتوقع أن يتم عقده في أكتوبر 2022، والذي يهدف وفق منظميه لتطوير أداء الإعلام والصحافة في جنوب اليمن. بالنسبة للجنوبيين تكمن،

[38] صحيفة الأيام - النقابات الجنوبية تستعيد مقرها المصادر منذ 25 عاما سلميا.. دعوة أعضاء النقابات السابقة للانضمام لإخوانهم باتحاد النقابات الجنوبية(alayyam.info).

أيضا، أهمية استعادة الكيانات والنقابات الجنوبية المهنية التي تم إقصاؤها بعد الوحدة اليمنية، بكسر حالة احتكار الأحزاب السياسية في الشمال عليها.[39]

يعكس إحياء النقابات الجنوبية لنفسها من جديد رؤية تعبّر عن إعادة إحياء هوية وطنية جنوبية مستقلة عن الشمال، وهذا الأمر يبدو أنه سيفتح لها علاقات حتى في إطار الكيانات المهنية الإقليمية والدولية، وسيتيح ذلك للجنوبيين للتعريف بقضاياهم بصورة مباشرة.

6- الجاليات الجنوبية

كان للتحوّلات السياسية في اليمن منذ 2007 حتى اليوم، الأثر الأكبر لاتخاذ الجاليات الجنوبية سُبلًا أخرى مستقلة عن الجاليات الشمالية للتعبير عن نفسها وقضاياها واهتماماتها في الخارج. ولعبت دورا ملحوظا في تعزيز الجبهة الداخلية للمطالب الشعبية في جنوب اليمن. أحيا الجنوبيون في الخارج مئات الفعاليات أمام مقار صنع القرار في الدول التي يقيمون فيها.

ركّزت الجاليات على القضايا الوطنية لإدراكها بأهمية أن تصل الأصوات والمطالبات للخارج. كما أن جنوبيي الخارج يبدون أكثر تنظيماً وتوافقاً من نظرائهم الشماليين في المواقف السياسية، لا سيّما بعد الحرب الأخيرة في اليمن منذ 2014، التي انقسمت فيها المواقف الشمالية ما بين مؤيد للشرعية اليمنية أو الحوثيين، وهو ما سبب انقساما واضحاً في هياكل الجاليات اليمنية في الخارج بشكل عام.

[39] ناقش مركز سوث24، ورقة تتعلق بسيطرة حزب التجمع اليمني للإصلاح على نقابة الصحفيين اليمنيين. (مركز سوث24)

على سبيل المثال، يذكر "صالح النود" وهو محامي جنوبي في بريطانيا[40]، بأن "انعكاس الداخل أثّر بشكل سلبي على علاقات الجاليات الجنوبية والشمالية في عموم بريطانيا، وأصبح هناك عزلة ما بين الجاليتين من حيث النشاطات والفعّاليات. فتارة تكون باسم الجنوب وتارة أخرى باسم اليمن". ويضيف "النود"، بأن "النشاطات الجنوبية أكثر حضوراً وفاعلية، ونحاول كجنوبيين في الخارج أن نسعى لتوحيد جهودنا بحيث نكون جالية متماسكة أمام التحديات التي نواجهها".

يشرح المحامي النود: "يجب أن يكون هناك وضوح بوجود قضايا سياسية لها مساراتها ومنابرها، ولا يُفترض أن تنعكس على العلاقات الاجتماعية، خاصة وأننا بين جاليات عربية ومسلمة كبيرة، ونحاول أن تكون مسؤوليتنا في طرح الأمور السياسية بشكل مناسب وصريح. كما أننا نشطنا بالتواصل مع كثير من المنظمات الرسمية باسم الجنوب."

ومن أجل توسيع حضور الجاليات الجنوبية في الخارج يعتقد النود أنّ دورها مهم في بناء الوعي حول المرحلة الحالية، من خلال الفعاليات الناعمة والفعاليات التي تدخل في اهتمامات المجتمعات نفسها.

لذلك يمكن أن يساهم تشكيل "اتحاد عام لجاليات جنوب اليمن" في تسهيل عملية التواصل والتنسيق والتنظيم في المناسبات الموسمية الوطنية، وسيوّحد الخطاب والرسائل في الوقفات الاحتجاجية، فضلًا عن التعريف بقضية الجنوب، والعمل على توجيه الكفاءات واللوبيات الجنوبية للتعريف بها عبر السُبل الدبلوماسية السلمية.

[40] لقاء أجرته الكاتبة مع صالح النود، بتاريخ 24 سبتمبر 2022. "النود" هو محامي جنوبي، شغل منصب رئيس الجالية اليمنية من عام 2007 إلى عام 2011 في شيفيلد ببريطانيا، وشهد التغيّرات التي انعكست وأثرت على الجاليات اليمنية في الخارج، نتيجة التغيّرات الداخلية.

تحديات محتملة

هناك بعض التحديات التي قد تواجه قيام دولة في جنوب اليمن، يمكن تلخيص أبرزها في التالي:

أولًا: التحديات الدولية والإقليمية

1- التحديات الدولية:

بشكل عام، سيكون الاعتراف الدولي بالدولة الجنوبية هو أول تحدٍ قد يعترض الجنوبيين، لا سيّما والمجتمع الدولي لا يتحدث بإيجابية تجاه مشروع الاستقلال الذي يطالب به الجنوبيون منذ خمسة عشر عاماً. كما تسهم محاولة التضخيم من مسألة الصراعات بين الكيانات السياسية الجنوبية من قبل أطراف شمالية وأخرى إقليمية، وغض الطرف عن الصراعات المتجذّرة بين الكيانات السياسية والحزبية في الشمال، بدفع الغرب في الإحجام عن التعامل مع الجنوبيين. إذ يبدو أن هناك ثمة اعتقاد لدى بعض صناع القرار الدوليين، أن التعامل مع الجنوبيين سيمنحهم وعوداً بشأن الاستقلال، لذا يفضّل البعض منهم تجنب التواصل معهم بشكل مباشر. على الرغم من أنّ الجنوبيين يبحثون عن داعم خارجي يكون أكثر انفتاحاً واستيعاباً للرؤى والأفكار التي يطرحونها كحلول لأزمة الوحدة اليمنية، وأن استمرار إهمال المجتمع الدولي لهذه الأصوات سيؤدي بالضرورة للمزيد من دورات العنف في اليمن[41].

من المهم القول، إن عدم فهم أهمية قضية الجنوب وجذورها وأبعادها المختلفة من قبل المسؤولين الدوليين، بما في ذلك مبعوثي الأمم المتحدة، سيحول دون المضي قدماً في عملية السلام التي تشكّل عامل استقرار مهم

[41] الموقف الأوروبي: مقاربات جنوبية للسلام ونهج بحاجة لإعادة نظر(south24.net)

لليمن. وحتى لو أدركت الدول العظمى أهمية قضية الجنوب وارتباطها باستقرار اليمن، فبالنسبة لها مراعاة مصالح حلفائها في الإقليم هو المسالة الأهم، ولن تتخذ أي خطوة بهذا الشأن إلا بعد تفاهمات مع دول التحالف بدرجة رئيسية.

2- التحديات الإقليمية:

يمكن النظر إلى هذا التحدي من اتجاهين:

الاتجاه الأول: دول التحالف بقيادة السعودية، إذ لا يبدو أن هذه الدول جاهزة لتبنّي مشروع الجنوبيين في الاستقلال راهناً، ولا تريد طرحه إلا بما يتفق مع مصالحها وتفاهماتها مع الدول الكبرى. لا سيّما مع تطورات الأزمات العالمية وفي مقدمتها الأزمة الروسية- الأوكرانية، وما يمكن أن ينعكس عليه من تأثير على إمدادات النفط العالمية عبر ممرات الملاحة الدولية التي تعتمد عليها هذه الدول، منها باب المندب والبحر الأحمر، خاصة في ظل التهديدات المحتملة على هذه الممرات، وكذا تنامي خطر التنظيمات المتطرفة واحتمالية تنامي نشاطها وامتدادها لدول الجوار مما يضرب الأمن الاقليمي إلى جانب الأمن الداخلي.

أما الاتجاه الثاني، يتمثل في دول الإقليم التي تقف ضد مشروع الاستقلال منذ البداية، مثل قطر وعمان وإيران وتركيا. وقد عملت في هذا الجانب إعلامياً وأمنياً ومالياً بشكل مكثّف، معتمدة على أطراف موالية لها في الداخل والخارج، وفي مقدمتهم "الإخوان المسلمون" و "الحوثيون."

ثانياً: التحديات المحلية

1- على مستوى الجنوب:

ويمكن تقسيمه إلى اتجاهين:

الأول: قسم مع مشروع الاستقلال واستعادة الدولة الجنوبية، لكنّه بحاجة لمزيد من توحّد الآراء والمواقف، ومحاولة إيجاد أرضية مشتركة تستند إليها القوى الجنوبية للانطلاق نحو تمثيل أوسع، بعيداً عن السعي لفرض الرأي الواحد أو محاولة صب المجتمع في قالب واحد.

الثاني: القوى الجنوبية التي تؤيد مشروع الوحدة أو الاتحاد الفيدرالي المنبثق عن مخرجات الحوار الوطني الشامل 2013. وإن كان عدد هذه القوى غير مؤثر أو كبير مقارنة بعدد القوى المناهضة لهذين المشروعين، إلا أنّها مازالت تشكل تحدٍ ماثل، وهو ما يتطلب التعامل معها بنوع من الإدراك والمسؤولية.

بطبيعة الحال، مازالت القوى الجنوبية بحاجة لأن تتوافق بصورة أكبر مما هي عليه اليوم، خاصة في ظل جهود الحوار الجنوبي البيني الذي أطلقه الانتقالي الجنوبي منتصف أغسطس العام الماضي وبدت ثمراته تظهر مؤخرا[42]، إذ يتعين على مختلف القوى الدخول في حوار أكثر فاعلية وتنسيق لإنتاج موقف موحّد بشأن مشروع الجنوب وقضيته.

2- على مستوى الشمال:

حتى الآن، ليس لدى الشمال أرضاً مكتملة لقيام الدولة التي انقلب عليها الحوثيون، إذ تسيطر السلطة الشرعية في شمال اليمن على ثلاث مديريات في مأرب، وتسيطر قوات المقاومة الوطنية على مديريتين في الحديدة، كما تسيطر

[42] الزُبيدي يستقبل رئيس المكتب السياسي لمجلس الحراك الثوري فادي حسن باعوم(stcaden.com)

قوات المنطقة العسكرية الخامسة على مديريتين شمال الحديدة التابعة إدارياً لمحافظة حجة، بالإضافة لسيطرة قوات عسكرية نظامية على جزء من محافظة تعز، وتشترك معها في ذلك ميليشيات مسلحة تتبع حزب الإصلاح الإسلامي.

من الناحية العملية، يستحوذ الحوثيون على 80% من الأراضي في الشمال. لذا، فالقوى الشمالية المناهضة للحوثي، لا تزال تعتبر الجنوب جزء من الدولة التي تمثّل "الجمهورية اليمنية. بيد أنّه في حال تم استعادة الجنوب كدولة مستقلة عن الشمال، من المحتمل أن تواجه بعض هذه القوى الجنوب عسكرياً أو تلجأ للتحالف مع الحوثيين، وهذا تحدٍ كبير ومحتمل أمام القوى العسكرية الجنوبية.

قد تساعد مقاربة إدراك القوى الشمالية بأن استقلال الجنوب ربما يساهم باستعادة الدولة من الحوثيين في الشمال، لاعتبارات، منها: أنّه لن يكون لدى الجنوبيين موقفاً سلبياً أو ضغينة تجاه الشماليين تتعلق بعدم حصولهم على حقهم السياسي في الاستقلال، لأن أكثر ما يمنع توحّد الجهود الشمالية الجنوبية هو قناعة الجنوبيين بأن القوى الشمالية تقف ضد هذا الحق. إذ أن معظم الأفرقاء السياسيين من غير الجنوب يتعاملون مع مسألة الوحدة بصورة ثابتة وغير قابلة للنقاش راهناً في ظل الصراع. غير أن فتح النقاش بشأنها ودعم الجنوبيين في الحصول على حقهم في الاستقلال، قد يساعد بشكل كبير على استعادة الدولة من الحوثيين، وسيتلقى الشماليون دعماً واسعاً من الجنوبيين، خاصة وأنّه بات من الصعب على الحوثيين السيطرة على الجنوب، مع الأخذ في الحسبان أن التهديد مازال قائماً وقد يستمر.

غير أن السيناريو الأخطر من ذلك، هو توحّد القوى الشمالية ضد الجنوب بتسليم الحوثيين ما تبقى لديها من مواقع، والدخول في معركة شمالية واحدة ضد الجنوب، وقد حصل سيناريو مشابه أواخر العام الفائت، عندما سلّمت القوى

العسكرية التي يديرها حزب الإصلاح الإسلامي ثلاث مديريات في شبوة للحوثيين، باعترافات كثير من قيادات الجيش في المحافظة[43]. ولم يكن من السهل التخلص من الحوثيين لولا تدخل قوات العمالقة الجنوبية وقوات دفاع شبوة بدعم من التحالف الذي تقوده السعودية، لتحريرها بالكامل.

وبعد أحداث شبوة الأخيرة في أغسطس الفائت، ومع إطلاق العملية العسكرية "المضادة" من قبل محافظها "عوض العولقي"، لتثبيت الأمن والاستقرار في المحافظة جرّاء ما وصفه الإعلام الرسمي بالتمرّد الذي قادته قوى عسكرية موالية لحزب الإصلاح الإسلامي، كان الأخير قد أصدر بياناً يشوبه التهديد بأنه سينسحب من الشرعية[44]، وسرعان ما تلقف الحوثيون البيان لعرض حمايتهم لقوى الحزب ضمن قوات الحوثيين الصاروخية والجوية. وقد عبّر "محمد البخيتي" عضو المكتب السياسي للحوثيين عن ذلك بوضوح، مؤكداً "أنهم بتعاونهم معاً سيحسمون المعركة سريعاً[45]". هذا التطور قد يشكل تحدياً جديداً للتحالف والجنوبيين، إذا ما تم التعامل معه بشكل يعيد ترتيب التوازنات العسكرية على الأرض.

ثالثاً: التحدي الاقتصادي

قد لا يواجه الجنوب تحدياً من قبيل الإرباك الذي قد يحدث جراء فصل المؤسسات واستقلالها جنوبياً، نتيجة شمول السلطات المحلية وإدارتها من قبل كادر جنوبي، إضافة إلى وجود نسبة معقولة من الجنوبيين في الحكومة ومؤسساتها؛ إلا أن استقلال بنك مركزي جنوبي يتطلب اعترافاً دولياً بالدولة المستقلة، وهذه المعضلة الاقتصادية تتطلب حلًا سياسياً.

[43] العميد صالح الكلبي يتهم جهات بتنفيذ مخطط تسليم شبوة للحوثيين YouTube -
[44] حزب الإصلاح يتبنى رسميا التمرد في شبوة ويهدد بالانسحاب من الشرعية - صحيفة الشارع (alsharaeanews.com)
[45] تغريدة "محمد البخيتي" تاريخ 11 أغسطس 2022. (تويتر)

كما أن الجنوب سيواجه تحدياً كبيراً من الداخل، خاصة وأن مختلف مناحي الحياة في جنوب اليمن دُمرت بشكل ممنهج خلال أكثر من ثلاثة عقود، وكان أول من تضرّر من هذا التدمير الإنسان الجنوبي، تلاه البنى التحتية وكافة المقوّمات الاقتصادية والإدارية والخدمية. يناقش د. محمود صالح جباري،[46] وهو باحث اقتصادي، أهم التحديات الاقتصادية التي يمكن أن تواجه جنوب اليمن إذا ما قامت فيه دولة، ويستعرض أبرزها مع طرح بعض المعالجات والحلول لها، ويذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مسألة الفساد: وهي مسألة شائكة ومعقدة، سعى النظام السابق بغرسها في كثير من مؤسسات الدولة بعد الوحدة اليمنية ورعاها لسنوات طويلة. ومن أجل استئصال هذا الفساد يُفترض إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، تضم فيها شخصيات جنوبية كفؤة ونزيهة من الرجال والنساء، تعمل على الرقابة المالية والإدارية. لأن القضاء على الفساد سيكون مدخلًا لإصلاح منظومة الاقتصاد بالكامل، ودون وجود هيئة شبيهة لن يستطيع الجنوب بناء اقتصاد محوره تطوير البلاد وتحسين مستوى المواطن، وهناك نماذج كثيرة واجهت الفساد واقتلعته من جذوره وبنت دول عصرية متطوّرة منها ماليزيا.

- انتشال وبناء المؤسسات الاقتصادية وأهمها:

أ. ميناء عدن ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني، باعتباره من أكبر الموانئ الطبيعية في العالم. والذي تمّ تصنيفه في خمسينيات القرن الماضي كثاني أهم ميناء في العالم بعد نيويورك لتزويد السفن بالوقود. لذا، من المهم أن تكون أولى أولويات بناء الاقتصاد الوطني إعادة الأهمية لميناء عدن. ذلك يمكن أن يتم من خلال التعاقد مع شركة عالمية

[46] أجرت الباحثة لقاءا مع الباحث الاقتصادي، الدكتور محمود صالح جباري، بتاريخ 16 أغسطس 2022.

لها خبرات في مجال إدارة الموانئ، مع الاهتمام بتطوير البُنى التحتية، وتوفير كل المتطلبات الأمنية واللوجستية، مع قدرات فنية عالية للفحص والتفتيش السريع، وتسهيل الإجراءات، وتنشيط تجارة الترانزيت، وتطوير المنطقة الحرة والحفاظ على أراضيها، كما ينبغي توحيد إدارتي الميناء والمنطقة الحرة، أسوةً بكثير من موانئ المنطقة والعالم. وهو ما يمكن العمل عليه بالمثل في موانئ حضرموت وشبوة .

ب. صيانة وتشغيل وتطوير مصافي عدن، إذ تعد مصافي عدن إحدى أهم المنشآت الاقتصادية في جنوب اليمن، وتعد رافدا رئيسيا لخزينة الدولة، نظراً للوظيفة الحساسة والهامة التي تلعبها في استيراد وتكرير وتصدير النفط الخام والمشتقّات النفطية. وقد عانت المصفاة بعد اجتياح الشمال للجنوب في 1994، من الإهمال المستمر والتدمير لقدراتها الإنتاجية، وتغيير آلية عملها الإداري والوظيفي. لذا، وفي إطار معالجات وضعها الراهن؛ ينبغي إزالة ما علق بها من إهمال وإعادة الطاقة الكهربائية إليها، وتطوير وتحديث أصولها، لتسهم في حل أزمة الوقود التي تعاني منها البلاد، كما ينبغي رفد خزينة الدولة بموارد من النقد الأجنبي، وربما إعادة التفاهمات مع الشركة الصينية التي توقفت عن عملها لاستكماله.

ت. السيطرة الكاملة على الحقول النفطية والغازية، وتوريد عائداتها إلى حساب الحكومة في البنك المركزي، مع الشفافية في الإنتاج من كل الحقول، التي ظلت طيلة ثلاثة عقود طي الكتمان، بما في ذلك وزراء النفط الذين لا يعلمون عن كمية الانتاج. لذا، من الضروري معالجة كل ما علق بقطاع النفط، ابتداءً بإبرام العقود، وحصص الإنتاج والخدمات النفطية والحراسات الأمنية...الخ.

ث. عمل خارطة استثمارية، وإعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الواعدة، وفي كل المجالات وأهمها مجال النفط والصناعات النفطية والغازية، وكذا الاستثمار في المصانع التي تم تدميرها في الجنوب تحت مسمى الخصخصة، مع تغيير أسلوب إدارتها، وفقاً للمنافسة والجدوى الاقتصادية، وكذا كفاءة كوادرها، والأهم هو توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة، سيّما وجنوب اليمن يزخر بالفرص الواعدة في كل المجالات.

ج. الاهتمام بقطاع الزراعة وقطاع الأسماك، وتشغيله وفق الأساليب العلمية والخبرات العملية المتراكمة، المعتمدة على موسمية الإنتاج، وفترات التكاثر، والاصطياد بالأساليب العلمية، وعدم استخدام الجرف والاصطياد العشوائي، وحماية المياه الإقليمية من تسلل شركات الاصطياد الأجنبية، وغيرها من المجالات الاقتصادية التي يمكن لها تلبية متطلبات بناء دولة وطنية تخلق تنمية مستدامة، خاصة إذا ما تم التركيز على القطاعات المحورية التي تساهم بفعالية في تحريك القطاعات الأخرى.

رابعاً: التركيبة الديمغرافية للسكان

أثّر الصراع الذي دخل سنته الثامنة في اليمن على تغيير التركيبة الديمغرافية للسكان في جنوب اليمن، فكثير من سكان محافظات الشمال انتقلوا إلى محافظات جنوبية خلال السنوات الماضية، إما كنازحين وإما للاستقرار الدائم. يأتي ذلك في ظل استمرار الحوثيين ببناء هوية وبيئة جديدة تنسجم مع مشروعهم، ومحاولة تطويق مناطق سيطرتهم ببناء مجتمعات سكانية جديدة للأسر الهاشمية، وإحلالها مكان المجتمعات القديمة، خاصة في المناطق المكتظة

بالسكان مثل صنعاء وما حولها. فضلًا عن النزوح السكاني من مناطق في تعز ومأرب التي يسيطر عليها حزب الإصلاح، باتجاه عدن ولحج أبين. يعتقد بعض الجنوبيين أنّ ذلك هو استراتيجية مقصودة تهدف لتعطيل أي استحقاقات سياسية تتعلق بمستقبل جنوب اليمن.[47]

وفي هذا الملف الشائك، كانت هيئة رئاسة الانتقالي الجنوبي قد طالبت من السلطة المحلية بمحافظة أبين، بوضعِ حدٍ لعملية التغيير الممنهجة في التركيبة السكانية لمديريات الدلتا، من خلال تمليك وبيع مساحات شاسعة من أراضي الدلتا لنازحين في مسعى لتوطينهم[48] . لم يكن الأمر مقتصراً على هذه المناطق، فالمهرة وحضرموت أيضاً تشهدان تغييراً ديمغرافياً كبيراً للسكان من خلال النازحين، على سبيل المثال، يشرح مدير وحدة النازحين في المهرة "أبوبكر سالم سعد" لسوث24، بأن النزوح إلى المهرة بدأ منذ 2013 إبان حرب القاعدة على أبين، وبعد حرب 2015 نزح حتى الآن ما يقارب 3100 أسرة، بواقع 17000 فرد، موزّعة على مديريات المحافظة. مضيفاً بأن أغلب الأسر تتركّز بالعاصمة الغيضة، ثم تليها مديرية شحن. وجل احتياجات النازحين الأساسية المأوى والغذاء والتعليم والمياه والإصحاح البيئي[49]. يؤكد مسألة النزوح الصحفي الحضرمي "عبدالله الشادلي"، الذي زار المهرة مؤخراً، بقوله: "وجدت بعض النازحين استأجروا شققا ومنازلا في المهرة، والبعض الآخر تملكها. لكن المثير للدهشة، أن كثير من الأشخاص قدموا برفقة أسرهم، ليس لغرض النزوح، وإنما للسكن الدائم، حتى أنهم لا يفكرون في العودة، وكنتيجة للكثافة السكانية الشمالية في المهرة، يعتبر البعض أنفسهم بأنهم من أبناء المهرة"[50].

[47] هل يحدث تغير ديموغرافي في المهرة؟(south24.net)
[48] "الانتقالي الجنوبي "يحذر من خطورة تغير التركيبة السكانية في أبين(eremnews.com)
[49] لقاء أجرته الكاتبة مع "أبو بكر سالم سعد" مدير وحدة النازحين في المهرة، بتاريخ 3 أغسطس 2022.
[50] لقاء اجرته الكاتبة مع "عبدالله الشاذلي"، وهو صحفي ومحرر لدى سوث24، بتاريخ 7 أغسطس 2022.

بالنسبة لحضرموت، شهدت السنوات الأخيرة تحولًا ملفتاً في تركيبة السكان، إذ لا يبدو التغيير الديمغرافي في وادي حضرموت تحديداً؛ ناتج عن حالة نزوح إنساني طبيعية، بل يتضح أن هناك اعتبارات سياسية ممنهجة، فيما يصفها البعض بالنزوح السياسي. لا سيّما وأن مدن الوادي الرئيسية سيئون، وتريم، والقطن، وشبام، ظهر فيها أزمة سكن نتيجة ارتفاع إيجار البيوت، بسبب مقدرة الكثير من النازحين على دفع الأموال، دون الذهاب للمخيمات الخاصة باستقبالهم في الوديعة، والعبر، ومريمة، ومدودة، والسوم[51].

قد يشكّل تدفّق النازحين إلى مناطق جنوب اليمن بدون تنسيق أمني أو إداري، تهديداً بتواجد عناصر خارجة عن القانون، ربما الهدف من دخولها هو إحداث قلاقل أمنية وفوضى. فضلًا عن ذلك، فالتواجد المكثّف للنازحين في مناطق بعينها، قد يضيف مزيداً من الأعباء الخدمية والمعيشية. وهذا في المحصّلة قد يشكّل تحدياً كبيراً بالنسبة لقيام دولة في الجنوب، غير أن وجود كوادر جنوبية في مؤسسات الخدمة المدنية، من المتوقع لها التعامل مع الشماليين الذين لديهم أملاك أو تجارة في مناطق جنوب اليمن بصورة رسمية، عبر منحهم إقامات لممارسة أعمالهم بحرية، مثل ما كانت الجمهورية العربية اليمنية تتعامل مع الجنوبيين بنظام الإقامات قبل قيام الوحدة تحت مسمى (جنوبي مقيم في صنعاء).

خامساً: ملف الإرهاب

إنّ أكبر التحديات الأمنية التي يمكن أن تواجه جنوب اليمن بعد الاستقلال، هو ملف الإرهاب والجماعات المتشددة. طالما تواجد عناصر تنظيم القاعدة بصورة

[51] وادي حضرموت: «متلازمة الإصلاح» وحقيقة التغيير الديموغرافي (south24.net)

رئيسية في مناطق متفرقة من أبين وشبوة ووادي حضرموت، إضافة لمناطق في الشمال منها تعز والبيضاء ومأرب. في الأعوام السابقة استطاعت القوات الأمنية الجنوبية بذل جهود كبيرة في مكافحة الإرهاب بدعم من التحالف العربي، لا سيما بين الأعوام 2016-2018، في عمليتين أطلقتهما النخبتان الحضرمية والشبوانية في حضرموت وشبوة، إضافة لعمليات للحزام الأمني في أبين ولحج وعدن. في أغسطس 2022 أعلنت القوات الجنوبية عن عملية عسكرية أسمتها "سهام الشرق" لـ "تطهير" محافظة أبين من "الجماعات الإرهابية"[52]. وكذلك أعلنت القوات الجنوبية المشتركة في شبوة بالتزامن عن عملية "سهام الجنوب" لملاحقة عناصر التنظيم في مديرية المصينعة الحدودية مع أبين. استطاعت القوات الجنوبية من السيطرة على عدد من معاقل التنظيم في شبوة وأبين، بينها "وادي عومران" بمديرية مودية، أحد أكبر معاقل القاعدة على مستوى شبه الجزيرة العربية. وردا على ذلك سعى تنظيم القاعدة من خلال جناحه المحلي "جماعة أنصار الشريعة" لشنّ عملية مضادة في محاولة لكسر الهجوم، لكنه أخفق. وصف مركز تحليل البيانات الأمريكي (ACLED) نشاط التنظيم في منتصف سبتمبر 2022 بأنّه الأكبر منذ يناير 2015. [53] قُتل ما يزيد عن ثلاثين جندي من القوات العسكرية والأمنية الجنوبية منذ اندلاع عملية "سهام الشرق"، بينهم 21 فقط، قتلوا في هجوم للتنظيم على نقطة أمنية في منطقة "خبر المراقشة" بمديرية أحور، محافظة أبين. وأعلنت القوات الجنوبية المشتركة عن مقتل 24 من عناصر تنظيم القاعدة خلال المواجهات الأخيرة.[54]

[52] https://alarab.co.uk/الانتقالي-الجنوبي-يطلق-عملية-سهام-الشرق-لمكافحة-الإرهاب-في-أبين/

[53] نظرة عامة إقليمية: الشرق الأوسط 10-16 سبتمبر 2022 (acleddata.com)

[54] محافظ محافظة أبين في مؤتمر صحفي، السبت، 24 سبتمبر 2022 (تويتر)

سبق وأشاد تقرير سابق لوزارة الخارجية الأمريكية عام 2020 [55]، بالدور المهم الذي لعبته قوات الحزام الأمني في جهود مكافحة الإرهاب، حيث مارست سيطرتها على أجزاء كبيرة من عدن، وأبين، وشبوة .

يثير تركيز العمليات "الإرهابية" في جنوب اليمن أكثر من علامة استفهام، خاصة وأن أغلب من يتعرّض لها قوى عسكرية وأمنية جنوبية وعلى مستويات عليا في أغلب الأحيان. على سبيل المثال، تعرّض اللواء "ثابت جواس" لعملية اغتيال أودت بحياته في انفجار سيارة مفخخة بالعاصمة عدن أواخر مارس من هذا العام، كما تعرض اللواء "صالح الذرحاني" بالمثل لمحاولة اغتيال فاشلة. إضافة لعمليات متفرقة استهدفت النقاط الأمنية الجنوبية في شبوة وحضرموت وأبين وعدن والضالع طيلة السنوات الماضية.

من غير الواضح حتى الآن من الجهات المنفذّة للعمليات "الإرهابية" الممنهجة التي تستهدف الجنوبيين دون غيرهم، غير أن معظم المصادر تشير إلى منفذين يشتبه انتماؤهم لتنظيم القاعدة. فخلال أقل من شهر، نفذت القاعدة أكثر من ست عمليات، بينها هجوم دموي في محافظة شبوة[56]، بالإضافة لهجوم أحور بأبين. جاءت هذه العمليات بعد تراجع نفوذ حزب الإصلاح الإسلامي، الذي يتهمه المجلس الانتقالي الجنوبي بالارتباط بعناصر القاعدة.

وقد ثبُت أن بعض العمليات "الإرهابية" في العاصمة عدن مؤخراً، منها مقتل "اللواء ثابت جواس"، ومحاولة اغتيال اللواء "صالح الذرحاني"، واستهداف موكب محافظ عدن، أحمد لملس، لها علاقة بتورط[57] بعض الخلايا المتواجدة في عدن ذات الارتباطات بقادة عسكريين مثل "أمجد خالد" و "محمد الميسري"، يقيمان في

[55] Yemen - United States Department of State

[56] تصعيد تنظيم القاعدة في جنوب اليمن: هل يعجل بمعركة الحسم؟(south24.net)

[57] خلية جديدة تُدار من تعز وراء عمليتي استهداف جواس والذرحاني(south24.net)

مدينة التربة بمحافظة تعز التي تخضع لمحور تعز العسكري الذي يديره حزب الإصلاح.

أثار التغيير السياسي الأخير في اليمن تاريخ 7 إبريل الماضي، غضب تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، عبّر عنه في بيان من 7 صفحات[58]، هاجم فيه مجلس القيادة الرئاسي، ونصح في ذات الوقت «حزب التجمع اليمني للإصلاح»، بالمسارعة في السيطرة على الأوضاع قبل أن يغرق الجميع.

في صميم ذلك، كان تنظيم القاعدة قد أصدر بياناً صوتياً لقيادي غير معروف إعلامياً يدعى "أبو علي الحضرمي"، في أواخر أغسطس الماضي بشأن الأحداث الأخيرة في شبوة[59]، هاجم فيه التحالف العربي بقيادة السعودية والمجلس الرئاسي والمجلس الانتقالي الجنوبي وقواته الجنوبية. وخاطب فيه شباب حزب التجمع اليمني للإصلاح بالتمسك بشعار "الإسلام هو الحل"، محرضاً إياهم على مواصلة القتال. كما وضع إقالة محافظ شبوة السابق "محمد صالح بن عديو"، والمعارك ضد الإصلاح بشبوة، في سياق واحد هو الحرب على الدين. وهو ما يدلل على أن التنظيم عاش مرحلة ذهبية أيام المحافظ السابق، ولهذا تحدث كما لو أن المحافظة خرجت من تحت سيطرته وليس من تحت سيطرة الإصلاح فقط[60] .

سيتعيّن على القوى الجنوبية الأمنية والعسكرية أن تكون في كامل جهوزيتها لمواجهة ما قد ينجم عن قيام دولة جنوبية مستقلة مع وجود مثل هذا التحدي، ووضع خطط استراتيجية وترتيبات أمنية موازية للعمل السياسي الذي مازال حتى الآن متقدماً مقارنة ببقية الملفات الأخرى في الجنوب. وهذا بلا شك سيكون بحشد جهود الحلفاء الإقليميين والدوليين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة

[58] بيان تنظيم القاعدة، منقول عن صفحة الباحثة البريطانية "اليزا بث كاندل" بتاريخ 19 ابريل 2022. (تويتر)
[59] AQAP Warns of the «Secession» of South Yemen (south24.net)
[60] قراءة في تسجيل «تنظيم القاعدة» حول أحداث محافظة شبوة الأخيرة(south24.net)

الإرهاب، لدعم القوات الأمنية والعسكرية في الجنوب ورفع قدراتها في هذا الجانب.

خاتمة

تحاول الورقة فتح النقاش وتشجيع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية على دعم الجنوبيين في التعاطي مع الخيارات التي يطرحونها، وأهمها حصولهم على الاستقلال وبناء دولة جنوبية فيدرالية مستقلة عن الشمال، تهيئ لظروف السلام المستدام وتحقق الاستقرار في المنطقة ككل. كما تدعم تحرير الشمال واستقراره.

وقد أجابت الورقة على السؤال المحوري، فيما إذا كان هناك إمكانية لإقامة دولة في جنوب اليمن، بعدد من المقوّمات الأساسية التي يمكن أن تشكّل عامل قوة مهم لتثبيت الدولة المرتقبة ولو بصورة مبدئية، رغم ما قد يعترضها من تحديات محتملة لا يجب النظر إليها باستخفاف. كما حاولت الورقة استجلاء وتحليل بعض محاورها بمساهمات لعدد من الخبراء المحليين.

في المجمل، وبالنظر إلى ظروف المرحلة الراهنة بكافة مساراتها، سيصبح من المهم البدء بوضع مقاربات أكثر منطقية للتعامل مع الواقع، عبر اتباع سياسات منفتحة على كل الحلول والاحتمالات، دون التقيّد بمفاهيم تقليدية وثابتة في مسألة أزمة الوحدة بين الدولتين في الشمال والجنوب، وهو أمر بحاجة لإرادة دولية وإقليمية وقبل ذلك إرادة محلية لإحداث هذا التغيير.

وفي هذا الإطار قدمّت الورقة جملة من التوصيات، أهمها:

أولًا: إلى الجهات الدولية والإقليمية:

- على صناع القرار الدوليين أن لا يربطوا مسألة استقرار اليمن بالوحدة، أو يعتمدوا في مفاهيمهم على سرديات قديمة متعلقة بها، اختلفت ظروفها وسياقاتها بعد الحرب الأهلية في اليمن منذ 2014.
- إن دعم الجنوبيين في بناء دولة مستقلة، من شأنه إحداث استقرار وأمن في المنطقة، وبدرجة أساسية سيساعد على استقرار الداخل في الشمال والجنوب.
- إن مسألة البحث عن توازن بين القوى اليمنية المحلية، وإن كان على حساب إضعاف أطراف تمتلك قوة سياسية وعسكرية على الأرض كالانتقالي الجنوبي مثلًا، ليس في صالح مشروع استعادة الدولة اليمنية من الحوثيين، وليس في صالح دول الإقليم المناهضة لمشروع إيران في المنطقة.
- من الخطأ أن تظل قضية الجنوب في آخر اهتمامات المسؤولين الدوليين أو الإقليميين، إذ لابد من الاستماع للجنوبيين وفهم قضيتهم وأبعادها السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية بصورة أعمق، ولقاء أكبر عدد من الساسة والخبراء السياسيين والعسكريين والاقتصاديين الجنوبيين ونشطاء المجتمع المدني من الجنسين.
- إن توجيه الاهتمام نحو الصورة الكاملة للمشهد المتأزم وأسبابه وجذوره، مع توفير الدعم المادي والاستراتيجي السياسي للقوى الجنوبية بشكل مباشر وليس عبر قنوات يمنية وسيطة، من شأنه أن يُسهم في تهيئة ظروف مواتية لسلام مستدام في اليمن. كما إن تعزيز دعم المنظمات

الدولية بشكل عام للحوار مع الجنوبيين، سيخلق نوعاً من التوازن بين الأطراف اليمنية، ويضمن أن يحصل الجميع على فهم واستماع عادلين.

- ستلعب القوى الجنوبية وفي مقدمتها المجلس الانتقالي الجنوبي دوراً كبيراً في المحافظة على استقرار مناطق جنوب اليمن، وعلى وجه الخصوص في ملف مكافحة الإرهاب، الذي تفوقت فيه طيلة السنوات الماضية، ومازالت تناهضه بمختلف إمكاناتها الأمنية والعسكرية في شبوة وأبين وحضرموت، الأمر الذي يتطلب تعزيزها بقدرات وبرامج أوسع في هذا الملف.

ثانياً: إلى الجهات المحلية:

- إن استمرار مزيد من الحوارات الجنوبية البينية التي دعا لها المجلس الانتقالي الجنوبي؛ قبل بدء مفاوضات السلام الشاملة المرتقبة مع القوى اليمنية الأخرى، من شأنه تشكيل جبهة وطنية جنوبية، تؤسس لحياة سياسية في جنوب اليمن.
- إن توجيه الدعم لمراكز بحثية جنوبية، يمكن أن يكون عاملًا مساعداً على تغيير وجهة نظر صناع القرار الدوليين في مسألة أزمة الوحدة، والانفتاح على حلول أكثر واقعية.
- قد يكون مجدياً أن تحاول القوى الجنوبية تنشيط دورها في الخارج؛ من خلال التواصل مع المنظمات والجهات الدولية بصورة مكثّفة، ذلك قد يساعد في فهم طبيعة وحساسية المسألة الجنوبية وحصول المهتمين بشأنها على كثير من الإجابات الصحيحة.

- يُوصى بتشكيل "اتحاد عام للجاليات الجنوبية"، لسهولة التنسيق والتنظيم بين الجاليات في الخارج، من أجل توحيد الخطاب والرسالة بشأن قضية الجنوب، والعمل على توجيه الكفاءات واللوبيات الجنوبية للتعريف بها عبر السُبل الدبلوماسية السلمية.

- من المهم أن تدرك القوى الشمالية في أنّ تحرير الشمال من الحوثيين مرتبط باستقلال الجنوب، وأن الانسياق وراء دعاوى بعض القوى الشمالية لترسيخ الوحدة في ظل المتغيرات التي شهدها الجنوب يدعم بقاء الشمال تحت سيطرة الحوثيين.

- أصبح ترتيب أولويات القوى السياسية والعسكرية بين قضيّتي الدفاع عن الوحدة وتحرير الشمال من الحوثيين أمراً مهماً، فالقضيتان باتتا متضادتين ولا يمكن الجمع بينهما، فأولوية الدفاع عن الوحدة تعني بالضرورة تسليم الشمال للحوثيين واستمراره في محاولة ضم الجنوب، أما أولوية تحرير الشمال فتعني بالضرورة الإقرار بحق شعب الجنوب بإرساء خياراته على أرضه.

شكر وتقدير:

يتقدّم مركز سوث24 للأخبار والدراسات بالشكر والامتنان للخبراء المحليين على تعاونهم ومساهماتهم في دعم هذه الورقة، من خلال سلسلة مقابلات أجراها المركز معهم في شهري أغسطس وسبتمبر 2022. كما لا يتحمل الأفراد المشاركون المسؤولية عن الآراء الواردة في الورقة.

نظرة في واقع الاستقلال:

هل يمتلك جنوب اليمن مقومات الدولة؟

| فريدة أحمد

المدير التنفيذي لمركز ســـوث24 للأخبار والدراسات

جميع الحقـــوق محفوظة لـ

SOUTH 24

مركز سوث24 لـلأخبار والدراسات

south24.net